روناهي عين الحقيقة

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
0938374196 (المكتب الرئيسي)
(السليمانية - حي العربي، طريق عامودا شارع روناهي (الفرندزة))
r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165
rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707
@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

الهلال الأحمر الكردي يحيي اليوم العالمي للثلاسيميا في قامشلو

قامشلو، ملاك علي ـ بمناسبة اليوم العالمي للثلاسيميا، نظم الهلال الأحمر الكردي فعالية خاصة في مشفى الهلال الأحمر الكردي للأورام والثلاسيميا بمدينة قامشلو، الأحد العاشر من أيار الجاري، بمشاركة الكادر الطبي للمشفى وأطفال الثلاسيميا وعائلاتهم، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

مشفى الهلال الأحمر الكردي للأورام والثلاسيميا من أبرز المراكز الطبية المتخصصة بعلاج مرضى الثلاسيميا والأورام في روج آفا، الذي يستقبل بشكل دوري المرضى من الأطفال واليافعين القادمين من مختلف مدن وبلدات المنطقة. ويعتمد المشفى برنامج علاجي متكامل يشمل نقل الدم الدوري للمرضى، ومتابعة نسبة الحديد

هدية عبد الله

د. مريم أحمد

في الجسم. إضافة إلى تقديم الأدوية الخاصة بخفض تراكم الحديد والرعاية الصحية المستمرة، بهدف التخفيف من مضاعفات المرض وتحسين جودة حياة الأطفال المصابين. وبهذا الصدد، وفي اليوم العالمي للثلاسيميا؛ نظم الهلال الأحمر الكردي فعالية خاصة في مشفى الهلال الأحمر الكردي للأورام والثلاسيميا بمدينة قامشلو؛ بمشاركة الكادر الطبي للمشفى وأطفال الثلاسيميا وعائلاتهم، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وبدأت الفعالية بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح الشهداء، ومن ثم ألقت الرئاسة المشتركة لمشفى الهلال الأحمر"هدية عبد الله"، كلمةً، أكدت فيها دعم المشفى المستمر للمرضى وعائلاتهم؛ "نحن، قبل أن نكون جزءاً من الهلال الأحمر، نقف إلى جانبكم دائماً، ولا سيما في أوقات الصعوبات".

وأضافت: "واجه المشفى منذ افتتاحه، العديد من التحديات في تأمين الدم"، مشيرةً، إلى أن الحاجة الشهرية كانت لا تقل عن ٤٠٠ كيس دم، إلى جانب وجود أطفال يحتاج بعضهم إلى كيسين من الدم شهرياً، ما كان يرفع حجم الاحتياج إلى أكثر من ٤٠٠ كيس.

وأوضحت: "الوضع أصبح أفضل نسبياً في الوقت الحالي"، معربةً، عن أملها في أن يشجع هذا اليوم الأهالي والمواطنين على التوجه إلى المشفى والتبرع بالدم بشكل مستمر، دعماً للأطفال والمرضى المحتاجين.

التوعية تنقذ الأطفال

كما ألقت اختصاصية أمراض الدم، الدكتورة "مريم أحمد"، كلمةً، تحدثت فيها عن مرض الثلاسيميا وسبل الوقاية منه، مؤكدةً أهمية نشر الوعي الصحي، وإجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج للحد من انتشار المرض؛ "يعد الثلاسيميا من الأمراض الوراثية التي تنتقل للأطفال عبر الجينات من الأب والأم"، مشيرةً، إلى أن الوقاية تبدأ من إجراء فحص الدم بين الشاب والفتاة قبل الزواج، للكشف عن احتمالية انتقال المرض إلى الأبناء مستقبلاً، وأضافت: "يتسبب مرض الثلاسيميا بنقص في كريات الدم الحمراء، ما يفرض على المرضى الحاجة المستمرة إلى نقل الدم بشكل دوري، حيث يحتاج بعض المرضى إلى وحدات دم كل ١٥ إلى ٢٠ يوماً، الأمر الذي يشكل عبئاً صحياً ونفسياً كبيراً على المرضى وعائلاتهم".

وبيّنت، أن العلاج النهائي للمرض يتمثل في زراعة نقي العظم، إلا أن هذا العلاج يُعد مكلفاً جداً، ويتطلب وجود متبرع متطابق مع المريض، فضلاً عن عدم توفر هذا النوع من العلاج داخل سوريا، ما يزيد من معاناة المصابين وصعوبة حصولهم على العلاج المناسب.

وفي ختام كلمتها، شددت الدكتورة "مريم أحمد"، على ضرورة التركيز على الفحوصات الطبية قبل الزواج ونشر التوعية المجتمعية حول المرض، للحد من انتقاله إلى الأجيال القادمة، متمنيةً، الشفاء والعافية للمرضى.

وشهدت الفعالية أيضاً إلقاء كلمات من أهالي الأطفال المرضى، تحدثوا خلالها عن معاناتهم اليومية مع رحلة العلاج الطويلة، والصعوبات النفسية والمادية التي يواجهونها في سبيل تأمين الرعاية الصحية لأطفالهم، مؤكدين، في الوقت ذاته تمسكهم بالأمل وإصرارهم على مواجهة المرض وتحدي ظروفه القاسية.

واختتمت الفعالية بإقامة مجموعة من الأنشطة الترفيهية والفقرات الفنية المخصصة للأطفال، في محاولة لإدخال الفرح إلى قلوبهم والتخفيف من الأعباء النفسية التي يفرضها المرض عليهم وعلى عائلاتهم.

مراكز توزيع صحيفة روناهي وافتتاح الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧/ مكتبة آواز- طريق عاموداً ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨- فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم- الشارع العام ٤٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عاموداً ٤٣٨٢٠٧. / مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٨٤٥٧٣٣-٧٤٥٧٣٣ / المكتبة الرئيسية - ركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عاموداً (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريكيا (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

روناهي عين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | العدد: ٢٤١٣ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤١٣ | الاثنين ـ ١١ نيسان ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

الحكومة السورية المؤقتة تقصي لغات الشعوب الأصيلة وترسخ لغة الاحتلال

تتعمد الحكومة السورية المؤقتة إقصاء اللغات الأمّ للشعوب السورية الأصيلة من مستقبل سوريا مثل "الكردية، السريانية، والأرمنية"، وإزالتها من اللافتات الأساسية إلى جانب سعيها في الإبقاء على اللغة العربية فقط؛ وفقاً لذهنيتها الإقصائية وتطبيقاً للنظام المركزي الأحادي، في الوقت الذي ترسخ فيه لغة الاحتلال التركي في المناطق السورية المحتلة مثل عفرين وسري كانيه وكري سبي وتعترف بها لغة أساسية في المناطق والدوائر والمؤسسات المختلفة.. ص-4

ارتفاع سعر المازوت يتسبب في رفع أسعار الخبز والمعجنات بقامشلو

ارتفع سعر المازوت بشكلٍ كبير خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى زيادة تكاليف إنتاج الخبز والمعجنات في الأفران، هذا الارتفاع انعكس على أسعار المواد الأولية والنقل، وأصبح بشكّل ضغطاً كبيراً على أصحاب الأفران، في ظلّ مطالباتٍ متزايدة بإيجاد حلول عادلة ومستقرة. ص-٧

الحوار الأدبي بين الفصحى والعامية

كَثُرَ الحديث عن الحوار في السرد القصصي والروائي، وعن حال استنطاق شخصيات الحوار على لسان كل واحد من شاكلته، وعن تجانس المستوى الثقافي في كلامه، لذا؛ نرى بعض الكتاب يستعينون ببطريقة أو أخرى؛ أو يتكئون على اللغة العامية المحكية حتى يهربوا من تلك الحالة، ويجانسوا بين سرد الحوار وبين مستوى الشخصية في العمل الأدبي. ص-٩

أزمة ثقة تضرب الكرة السورية... من المسؤول: اللاعب أم الإدارة؟

تتواصل الخلافات بين اللاعبين والأندية في سوريا، على امتداد مختلف الدرجات والفئات العمرية، في ظلّ غيابٍ أُطرٍ قانونية واضحة تُنظّم العلاقة بين الطرفين وتضمن حقوقهما. ص-١٠

المرحلة الانتقالية... حين تتحول سوريا غطاء للفوضى

في المشهد السوري الراهن، لا تبدو الانتهاكات مجرد حوادث متفرقة، أو تجاوزات عابرة، بل تتخذ الطابع الممنهج، والمتكرر، يمتد من الساحل السوري، إلى درعا، مروراً بمناطق عدة يفترض أنها دخلت مرحلة «الاستقرار» بعد سقوط النظام السابق في الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤. ص-٥

مثقفات وفنانات: المرأة التي ناضلت وحمت المجتمع لا يمكن تهميش دورها

أظهرت المشاركات في الفعاليات الأدبية والفنية دعمهن ومساندتهن لوحدات حماية المرأة، مشددات على أن أي مشروع أو مؤسسة لا تعترف بوجود المرأة وتمثيلها الحقيقي لا يمكن أن تعبر عن تطلعات النساء ونضالهن. ص-٢

هرمز مضيق سياسي مغلق أمام المبادرات السياسية

في مشهدٍ سياسيّ سرياليّ تصاعدت حدّةُ الخطابِ الأمريكيّ تجاه إيران، وبلغتِ الذروة بتهديدِ الرئيس الأمريكي ترامب بمحو إيران من الوجود، ولكن؛ هذه النبرة الدمويّة، ليست إلا قمةَ جبلِ الجليد في لعبةٍ دوليّةٍ معقّدة تتداخل فيها فواتير النفط التي زادت قيمتها مع أيديولوجيا المقاومة والتحمل الإيرانيّ. ص-٨

مثقفات وفنانات: المرأة التي ناضلت وحمت المجتمع لا يمكن تهميش دورها

الحسكة/ رغد محمد ـ أظهرت المشاركات في الفعاليات الأدبية والفنية دعمهن ومساندتهن لوحدات حماية المرأة، مشددات على أن أي مشروع أو مؤسسة لا تعترف بوجود المرأة وتمثيلها الحقيقي لا يمكن أن تعبر عن تطلعات النساء ونضالهن.

استمراراً للفعاليات والنشاطات التي أعلنت عنها منصة الفعاليات المشتركة للحركات والتنظيمات النسائية، دعماً لوحدات حماية المرأة، ومطالبة بمشاركة هذه الوحدات في مسار الاندماج وفق اتفاقية ٢٩ كانون الثاني، الموقع بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية المؤقتة، في أن يكون للوحدات وجود واعتراف رسمي في وزارة الدفاع، نظم مكتب المرأة في اتحاد المثقفين في مقاطعة الجزيرة بالتعاون مع مجلس المرأة في حركة المجتمع الديمقراطي، فعاليات أدبية وفنية في الحسكة تستمر ثلاثة أيام متتالية بدءاً من تاريخ التاسع من أيار الجاري ولغاية ١١ من الشهر نفسه بمشاركة عضوات وأعضاء اتحاد المثقفين ومثلات عن التنظيمات النسوية.

برنامج الفعاليات

وتتضمن الفعاليات قصائد شعرية ومحاضرات وعروضاً مسرحية تقدمها فرق الهلال الذهبي دعماً لوحدات حماية المرأة وتقديراً للإنجازات التي تحققت بفضل تضحياتهن.

اليوم الأول من الفعاليات الأدبية والفنية تم إلقاء قصائد عدة، شاركت فيها الناطقة باسم مجلس المرأة في حركة المجتمع الديمقراطي عفاف حسكي، وعضوة اتحاد المثقفين بالجزيرة حسينة أحمد، وليس محمد عضوة اتحاد المثقفين، ومشاركة من الاتحاد نفسها نوهران حسن، أما اليوم الثاني فقد خُصص لندوة حوارية من عضوة اتحاد مثقفي الجزيرة جفين حبيب، واليوم الثالث، من المزمع اختتامه بنشاطات فنية بتقديم عروض مسرحية، وفقرات غنائية لحركة الهلال الذهبي.

دعم التمثيل الفعلي

وعلى هامش الفعالية؛ التقت صحيفة "روناهي" الناطقة باسم مجلس المرأة في حركة المجتمع الديمقراطي "عفاف حسكي"؛ "هذه الفعالية جاءت ثمرة تنسيق مشترك بين المؤسسات النسوية والثقافية، بهدف إيصال رسالة دعم واضحة لوحدات حماية المرأة، والتأكيد على أن المرأة ما تزال جزءاً أساسياً من مسيرة النضال والدفاع عن المنطقة".

وبينت: "المرأة ومنذ انطلاقة ثورة التاسع عشر من تموز لعبت دوراً قيادياً وريادياً في مختلف المجالات، سواء السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية والاقتصادية، وأن النساء تمكنَّ خلال أربعة عشر عاماً من إثبات حضورهن وإرادتهن رغم التحديات والظروف الصعبة التي مرت بها المنطقة".

ولفتت عفاف في حديثها إلى تضحيات الوحدات والدور الذي لعبته لخلاص العالم من خطر داعش؛ "وحدات حماية المرأة قدمت تضحيات كبيرة في مواجهة داعش، وكانت في الصفوف الأمامية للدفاع عن المنطقة وحماية شعوبها"، مشددة في مطالبها على ضرورة ضمان حقوقها "المكتسبات التي تحققت بفضل نضال المرأة يجب الحفاظ عليها، وعدم السماح بتهميش دورها أو إقصائها عن أي هيكلية مستقبلية".

وأكدت عفاف: "الفعالية تحمل أيضاً رسالة احتجاج بعد رفض وزارة الدفاع إشراك وحدات حماية المرأة بهيكليتها"، معتبرة أن أي مشروع أو مؤسسة لا تعترف بوجود المرأة وتمثيلها الحقيقي لا يمكن أن تعبر عن تطلعات النساء ونضالهن؛ "المرأة كانت حاضرة في أصعب المراحل، وقدمت الشهداء والتضحيات، ولذلك من حقها أن تكون ممثلة بشكل حقيقي في المؤسسات والهيكليات".

حسينة أحمد

عفاف حسكي

وفي ختام حديثها؛ شددت الناطقة باسم مجلس المرأة في حركة المجتمع الديمقراطي "عفاف حسكي"؛ "النساء في المنطقة يواصلن نضالهن وكفاحهن من أجل حماية مكتسبات المرأة والدفاع عن حقوقهنَّ"، مؤكدة أن "دعم وحدات حماية المرأة واجب أخلاقي ووطني لما قدمته من تضحيات في سبيل أمن واستقرار المنطقة ومحاربة الإرهاب".

شراكة حقيقة في المجتمع

بدورها؛ قالت عضوة اتحاد المثقفين في الجزيرة "حسينة أحمد" خلال لقاء خاص لصحيفتنا "روناهي"؛ "الفعاليات الأدبية والفنية المستمرة ثلاثة أيام تهدف لتسليط الضوء على الدور النضالي والإنساني لوحدات حماية المرأة بقصائد شعرية ومحاضرات وعروض مسرحية وفقرات غنائية تعبر عن تقدير النساء والمثقفين للتضحيات التي قدمتها الوحدات على مدار السنوات الماضية".

وأوضحت؛ "المرأة شريكة حقيقية في حماية المجتمع، فتواجدت في جبهات القتال إلى جانب الرجل، وساهمت في الدفاع عن المدن والبلدات وحماية الأهالي من خطر التنظيمات الإرهابية"، مؤكدة أن "هذه التضحيات صنعت نموذجاً مميزاً للمرأة المناضلة في المنطقة".

وأضافت؛" اتحاد المثقفين يرى من واجبه الوقوف إلى جانب وحدات حماية المرأة في الدفاع عن حقوق المرأة والتأكيد على ضرورة تثبيت دورها ضمن أي مؤسسة عسكرية أو سياسية مستقبلية خاصة بعد كل ما قدمته من تضحيات وإنجازات".

واختتمت عضوة اتحاد المثقفين في الجزيرة "حسينة أحمد"؛ "الرسالة الأساسية من هذه الفعالية هي أن المرأة التي قاومت وناضلت وحمت المجتمع لا يمكن تهميشها أو تجاهل دورها"، مشيرة إلى أن "النساء والمثقفين سيواصلان دعمهما ومساندتهما لوحدات حماية المرأة والعمل من أجل الحفاظ على المكتسبات، التي تحققت بفضل نضال المرأة خلال السنوات الماضية".

ويشار إلى أن منصة الفعاليات المشتركة للحركات والتنظيمات النسائية، قد أعلنت بتاريخ ٢٦ نيسان المنصرم حملة دعم لوحدات حماية المرأة مطالبة بعدة مطالب منها؛ الاعتراف بوحدات حماية المرأة (YPJ) قوة مسلحة نظامية ضمن وزارة الدفاع السورية، والحفاظ على هيكلية وحدات حماية المرأة كجزء لا يتجزأ من منظومة الدفاع السورية الخاصة بمناطق روج آفا، وحماية وتثبيت مكتسبات المرأة في روج آفا والتي جعلت المرأة الكردية والسورية نموذجاً يحتذى به في المنطقة والعالم، إضافة إلى المطالبة بإطلاق سراح المعتقلات وتسليم جنازات الشهيدات، والكشف عن مصير النساء المفقودات والمغيبات، إلى جانب أنه يجب على التحالف الدولي والقوى الفاعلة دعم إشراك وحدات حماية المرأة في هيكلية وزارة الدفاع السورية، وأيضاً، استناداً إلى أن الإعلان الدستوري السوري لا يتضمن نصاً يحصر الخدمة العسكرية بالرجال، فإن ذلك يتيح المجال لتعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات العسكرية والأمنية.

ومن ذلك التاريخ ولليوم تستمر المشاركات المحلية والإقليمية والدولية، لدعم هذه الحملة والمطالبة بأن يضمن حقوق المرأة بشكل عام ووحدات حماية المرأة في سوريا الجديدة.

ثُهمٌ تؤيد حكم الإعدام على المعتقلات بإيران

مركز الأخبار ـ وجهت السلطات الإيرانية تهماً مثل «الحرابة» إلى ثلاثة متظاهرين في مشهد بينهم طالبة تبلغ من العمر ٢٣ عاماً، وهي تهم تؤيد الحكم بالإعدام.

مع استمرار موجة الاعتقالات والإجراءات الأمنية والقضائية بحق المشاركين في احتجاجات كانون الأول ٢٠٢٥، تفيد التقارير الواردة من مشهد بأن ثلاثة من المتظاهرين الشباب بينهم طالبة جامعية تبلغ من العمر ٢٣ عاماً، يواجهون اتهامات خطيرة مثل «الحرابة» و«التعاون مع إسرائيل». وهي اتهامات قد تؤدي وفقاً للقضاء في إيران إلى صدور أحكام بالإعدام، وتتزايد في الوقت نفسه المخاوف بشأن انتزاع الاعترافات القسرية وحرمان المعتقلين من الحق في توكيل محامٍ مستقل.

إضافة إلى الغموض الذي يكتنف سير المحاكمات.

حسب التقارير المنشورة، فإن نجمة أميني، الطالبة البالغة من العمر ٢٣ عاماً، لا تزال محتجزة في قسم النساء بسجن «وكيل آباد» في مشهد بعد مرور ٩٨ يوماً على اعتقالها، وقد اعتُقلت يوم السبت ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٦، في سوق «فردوسي» بمشهد وبعنف شديد تخلله الضرب على يد القوات الأمنية.

وتشير هذه التقارير إلى أن الأجهزة الأمنية وجهت إليها اتهامات تشمل «الحرابة»، و«التعاون مع إسرائيل»، و«إهانة خامنئي»، و«سبّ النبي»، و«الاشتباك مع عنصر حكومي»، كما أفادت مصادر مطلعة بأن نجمة أميني حُرمت طوال فترة احتجازها من حقها في اختيار محامٍ، ما يزيد المخاوف من احتمال تعرضها للتعذيب وانتزاع اعترافات قسرية بهدف إصدار أحكام مشددة بحقها.

وفي قضية أخرى، تواجه زينب (آبان) موسوي وشقيقها حسن موسوي وهما من معتقلي احتجاجات كانون الأول ٢٠٢٥ في مشهد، اتهام الحرابة أيضاً، وهو اتهام قد يفضي إلى الحكم بالإعدام.

وحسب التقارير، فقد عُقدت جلسة النظر في الاتهامات الموجهة إليهما يوم الأحد ٢٦ نيسان الماضي، ونُقلا بعد فترة التحقيق في مراكز الاحتجاز الأمنية إلى سجن «وكيل آباد» في مشهد، ويستمر احتجازهما في وقت تؤكد فيه السلطات القضائية خلال الأشهر الأخيرة على تسريع وتيرة البتّ في قضايا معتقلي الاحتجاجات ضغط التحقيقات القاسية بهدف انتزاع اعترافات قسرية.

وكانت زينب موسوي وشقيقها قد اعتُقلا يوم الثلاثاء ٢٦ شباط الماضي، ونُقلا بعد فترة التحقيق في مراكز الاحتجاز الأمنية إلى سجن «وكيل آباد» في مشهد، ويستمر احتجازهما في وقت تؤكد فيه السلطات القضائية خلال الأشهر الأخيرة على تسريع وتيرة البتّ في قضايا معتقلي الاحتجاجات وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

وكان قد أُعلن سابقاً أن ٣٠ شخصاً من معتقلي احتجاجات كانون الأول الماضي، قد صدرت بحقهم أحكام بالإعدام، فيما نُفذ الحكم في ١٣ منهم، الأمر الذي أثار موجة جديدة من القلق الداخلي والدولي بشأن تصاعد وتيرة القمع الأمني والقضائي ضد المتظاهرين في إيران.

باحثون يحددون أجساماً مضادة قد تمنع وتعالج عدوى الحصبة

تمكن علماء لأول مرة من تحديد أجسام مضادة بشرية قادرة على تحييد فيروس الحصبة؛ ما قد يفتح آفاقاً جديدة للوقاية من هذا المرض شديد العدوى وعلاجه. وذكر تقرير نشر في دورية «سيل هوست آند ميكروب» إن هذه الأجسام المضادة تلتصق بمواضع رئيسية على فيروس الحصبة وتمنعه من دخول خلايا الجسم.

وقالت إيريكا أولمان سافير، التي قادت فريق الدراسة من معهد «لا غولا» لعلوم المناعة في كاليفورنيا، في بيانٍ: "تعمل هذه الأجسام المضادة كوسيلة وقائية للحماية من العدوى في مراحلها الأولى. وتعمل أيضاً بعد التعرض للفيروس كعلاجٍ لمكافحة عدوى الحصبة".

واستخدم باحثون من قبل تقنية تصوير بالمجهر الإلكتروني فائق البرودة لالتقاط أول صور توضح كيف تلتصق الأجسام المضادة في الفئران بفيروس الحصبة، وكشفت تلك الدراسات المبكرة عن نقاط الضعف في الفيروس التي يمكن للأجسام المضادة استهدافها.

وفي الدراسة الحالية، عزل الباحثون أجساماً مضادة للحصبة من امرأة تلقت اللقاح ضد الفيروس قبل سنوات عديدة، ووجدوا في دم المتطوعة أجساماً مضادة تلتصق بموقعين رئيسيين على الفيروس لتعطيله.

وذكر الباحثون إن حقن هذه الأجسام المضادة في تجربة على قوارض مصابة بالحصبة أدى إلى انخفاض الحمل الفيروسي بمقدار ٥٠٠ مرة سواء أُعطيت قبل التعرض للحصبة أو خلال يوم إلى يومين بعد الإصابة.

وقالوا إن تلك الأجسام المضادة ستشكل أدوات واعدة في مكافحة الحصبة رغم إقرارهم بالحاجة إلى مزيد من العمل لتحقيق ذلك. وأضاف الباحثون أن صورهم ثلاثية الأبعاد الجديدة لبنية الأجسام المضادة تقدم المواد اللازمة لصنع أول علاج في العالم يستخدم قبل أو بعد التعرض لفيروس الحصبة.

وأشاروا إلى أن تلك الأجسام المضادة لفيروس الحصبة: "ستكون مفيدة بشكلٍ خاص لمن يعانون من ضعف المناعة ومن لم يتم تطعيمهم بالكامل بعد. بما في ذلك الأطفال الأصغر من السن المناسبة لتلقي التطعيم".

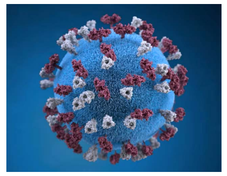

وأضافوا: "ليس أمام هذه الفئات السكانية حالياً أي خيارات أخرى غير الاعتماد على مناعة القطيع".

ومع تزايد الشكوك حول اللقاحات نتيجة للمعلومات المضللة، تتراجع معدلات التطعيم في العديد من المجتمعات عن المعدلات المطلوبة لتحقيق مناعة القطيع، وقد سجلت الولايات المتحدة أعلى معدل إصابات بالحصبة منذ عقود.

هل تساعد القرفة في خفض سكر الدم؟

يتزايد الاهتمام بالحلول الطبيعية لدعم الصحة، حيث تبرز القرفة بوصفها أحد المكونات الشائعة التي يُعتقد أن لها فوائد تتجاوز مجرد إضفاء النكهة على الطعام، فإلى جانب استخدامها التقليدي في الطهي، بدأت تحظى باهتمامٍ علمي لدورها المحتمل في المساعدة على تنظيم مستويات السكر في الدم، خصوصاً لدى بعض الفئات. لكن ما مدى دقة هذه الفوائد؟ وكيف يمكن أن يؤثر إدخال القرفة إلى النظام الغذائي اليومي؟

لطالما استُخدمت القرفة لتخفيف الالتهابات ودعم صحة القلب والأوعية الدموية والجهاز العصبي، واليوم، تُقدَّر أيضاً لنكهتها المميزة، فضلاً عن دورها المحتمل في دعم ضبط مستويات السكر في الدم والمساعدة في التحكم بالوزن. وفقاً لما أورده موقع "فيري ويل هيلث".

هل تُخفض القرفة مستوى السكر في الدم؟

تشير الأبحاث إلى إن القرفة، المستخرجة من لحاء أشجار القرفة، قد تُسهم في خفض مستويات السكر في الدم، فقد أظهرت دراسات موسّعة أنها تساعد، مع مرور الوقت، على تقليل مستوى السكر التراكمي (HbA1c) بنحو ٠,١ في المائة. كما تُخفض مستوى السكر أثناء الصيام بنحو ١١ ملغم/ ديسيلتر لدى الأشخاص المصابين بداء السكري من النوع الثاني أو متلازمة تكيس المبايض، ومع ذلك، تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن تأثير القرفة في خفض مؤشر«HbA1c» قد يكون محدوداً أو غير ثابت، ما يعني أن النتائج ليست متطابقة في جميع الأبحاث.

ومن جهة أخرى، قد تُحسّن القرفة حساسية الأنسولين، التي تُقاس بمؤشر «HOMA-IR»، وهو مقياس يعكس مدى استجابة الجسم للأنسولين، ويُعد ضعف حساسية الأنسولين (أو ما يُعرف بمقاومة الأنسولين) أحد العوامل الرئيسية المرتبطة بتطور داء السكري من النوع الثاني.

تجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات التي تناولت تأثير القرفة على مستويات السكر ركزت على الأشخاص المصابين بالسكري من النوع الثاني، في حين لا تزال فوائدها لدى الأفراد غير المصابين غير واضحة بشكل كافٍ.

كيف قد تُسهم القرفة في خفض مستوى السكر في الدم؟

يُعتقد أن القرفة تؤثر في مستويات السكر عبر عدة آليات محتملة، منها:

- تحسين نشاط مستقبلات الأنسولين، مما يساعد على نقل الجلوكوز من مجرى الدم إلى الخلايا بكفاءة أكبر.
- تعزيز الشعور بالشبع، وهو ما قد يساهم في تقليل تناول الطعام.
- تقليل الالتهاب والإجهاد التأكسدي، وهما عاملان يرتبطان بتطور السكري من النوع الثاني.
- خفض مستويات الجلوكوز بعد الوجبات من خلال إبطاء هضم الكربوهيدرات.
- تأخير إفراغ المعدة، ما يحد من الارتفاع السريع في سكر الدم بعد الأكل.

ما الكمية المناسبة؟

استخدمت الدراسات جرعات متفاوتة من القرفة، تراوحت بين ٠,٥ و٦ غرامات يومياً، أي ما يعادل تقريباً أقل من ربع ملعقة صغيرة إلى نحو ملعقتين صغيرتين وثلث.

وبصورة عملية، يمكن إضافة ما بين نصف ملعقة صغيرة إلى ملعقة صغيرة من القرفة يومياً إلى الطعام، موزعة على مدار اليوم، كجزءٍ من نظام غذائي متوازن.

وللملاحظة أي تأثير محتمل في خفض مستويات السكر في الدم، يُنصح بالاستمرار في تناول القرفة بانتظام لمدة لا تقل عن ثمانية أسابيع. مع الأخذ في الاعتبار أن تأثيرها يظل عاملاً مساعداً، ولا يغني عن العلاج الطبي أو الإرشادات الصحية المتخصصة.

أزمة ثقة تضرب الكرة السوريّة... من المسؤول: اللاعب أم الإدارة؟

روناهي/ قامشلو ـ تتواصل الخلافات بين اللاعبين والأندية في سوريا، على امتداد مختلف الدرجات والفئات العمرية، في ظلّ غيابِ أُطرٍ قانونية واضحة تُنظّم العلاقة بين الطرفين وتضمن حقوقهما.

وتعتمد العديد من الأندية على اتفاقات غير رسمية مع لاعبيها، غالباً ما تكون "كلامية"، دون وجود عقود نظامية ملزمة. ومع انطلاق المنافسات، تبدأ المشاكل بالظهور، خاصةً عند إخلال بعض الإدارات بالتزاماتها المالية، وفي مقدمتها تأخّر أو عدم دفع الرواتب.

وأمام هذا الواقع، يجد اللاعب نفسه مضطراً للبحث عن مصادر دخل بديلة، فيتجه للمشاركة في البطولات الشعبية، كالسداسيات والسباعيات على الملاعب الصغيرة، لتأمين لقمة عيشه، لا سيما بعد أن تحوّلت كرة القدم بالنسبة للكثيرين من مجرد هواية إلى مصدر رزق أساسي.

في المقابل، تعجز الأندية عن فرض أي التزام على اللاعب بعدم المشاركة في تلك البطولات، خصوصاً في حال عدم دفع مستحقاته، ما يزيد من تعقيد المشهد ويعمّق فجوة الثقة بين الطرفين.

ومع تغيّر المفاهيم، لم تعد شعارات "الوفاء للنادي" كافية لضبط العلاقة، إذ تصطدم هذه القيم بواقعٍ اقتصادي صعب يفرض نفسه، ويجعلُ الاستقرار المالي أولوية لا يمكن تجاهلها.

وتشير الوقائع إلى إن عدداً كبيراً من اللاعبين حُرموا من حقوقهم المالية، في ظلّ غياب جهة رقابية فاعلة أو عقود قانونية تحميهم من الاستغلال، الأمر الذي ساهم في تفاقم الأزمة واستمرارها.

وفي مثال يعكس حجم الإشكالية، أقدم أحد الأندية السورية في الموسم الماضي على إيقاف عدد من لاعبيه بحجة مشاركتهم في بطولات شعبية، مؤكداً في الوقت ذاته أنه سدد كامل مستحقاتهم المالية، وهو ما نفاه اللاعبون، لتبقى الحقيقة عالقة بين روايتين متناقضتين.

وفي ظل هذا الواقع، يبدو أن غياب التشريعات الواضحة والآليات التنفيذية الفعالة ستُبقي هذه الخلافات مفتوحة دون حلول جذرية، ما لم يتم التحرك الجاد لتنظيم العلاقة بين اللاعبين والأندية على أسسٍ قانونية عادلة تضمن حقوق الجميع.

وفي قراءة أعمق للمشهد، لم تعد هذه الخلافات مجرد حالات فردية، بل تحوّلت إلى أزمةٍ بنيوية تضرب أساس كرة القدم السورية، حيث يغيب التنظيم وتحضر العشوائية، إن استمرار العمل بعقودٍ "كلامية" وغياب جهة رقابية مستقلة وفعّالة يفتح الباب أمام استغلال اللاعبين من جهة، وتفلّت بعضهم من التزاماتهم من جهة أخرى، ما يُفقد اللعبة توازنها ويضرب مصداقيتها.

الحل لا يكمن في تحميل المسؤولية لطرفٍ دون آخر، بل يبدأ بإعادة بناء المنظومة على أسسٍ قانونية واضحة، عبر إلزام جميع الأندية بتوقيع عقود رسمية موثّقة، وإنشاء لجنة مختصة مستقلة للفصل في النزاعات تضمن سرعة البت والعدالة، إضافةً إلى فرض رقابة حقيقية على الالتزامات المالية، مع عقوبات واضحة على أي طرف يُخلّ بها. كما أن دعم الأندية مالياً وتنظيمياً يُعدُّ خطوةً ضرورية لتخفيف الضغوط التي تدفعها أحياناً للتنصل من واجباتها.

دون هذه الإجراءات، ستبقى الكرة السوريّة تدور في حلقةٍ مُفرغة من الخلافات، وسيستمر نزيف المواهب التي تبحث فقط عن الحد الأدنى من العدالة والاستقرار.

الفيفا يعلن الموعد النهائي لقوائم مونديال ٢٠٢٦ ويحدد شروط استبدال اللاعبين

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، إنه سيسمح لكل منتخب بضم ٢٦ لاعباً إلى قائمته المشاركة في مونديال ٢٠٢٦، والإعلان عنها بشكلٍ نهائي في الثاني من حزيران المقبل.

وقال الفيفا، عبر موقعه الرسمي، إن الاتحادات المشاركة في البطولة ستزوده بقائمةٍ أولية، تضم ما بين ٣٥ و٥٥ لاعباً، بينهم أربعة حراس مرمى، وستُستخدم هذه القائمة المؤقتة لأغراضٍ داخلية فقط، ولن ينشرها الاتحاد الدولي.

وأوضح الفيفا إن القائمة النهائية ستضم بين ٢٣ إلى ٢٦ لاعباً، بينهم

ثلاثة حراس مرمى، وهو العدد نفسه الذي تم اعتماده في قطر ٢٠٢٢.

وتابع: "لا يمكن استبدال أي لاعب في القائمة النهائية، إلا بلاعبٍ من القائمة الأولية، وذلك فقط في حال الإصابة الخطيرة أو المرض الشديد، على أن يتم ذلك في موعدٍ أقصاه قبل ٢٤ ساعة من المباراة الأولى لمنتخبه في كأس العالم ٢٠٢٦".

وواصل: "يمكن استبدال حارس مرمى من القائمة النهائية بحارسٍ آخر من القائمة الأولية، في حال الإصابة الخطيرة أو المرض الشديد، وذلك في أي وقت خلال البطولة".

ويمكن لأي منتخب من المنتخبات المشاركة الإعلان عن قائمته في أي وقت، لكنها لا تعتبر رسمية إلا بعد اعتمادها في الثاني من حزيران.

ومن أجل ضمان التحاق اللاعبين بمنتخباتهم في الوقت المناسب قبل كأس العالم، اعتمد الفيفا بدء فترة الراحة والاستعداد والسماح للاعبين بالانضمام لمنتخباتهم، في ٢٥ أيار الحالي، أي في اليوم التالي لآخر مباراة رسمية يشارك فيها اللاعبون مع أنديتهم.

وأوضح الفيفا إن استثناءات السماح للاعبين بالانضمام لمنتخباتهم، تشمل اللاعبين المشاركين في نهائيات بطولات الأندية القارية حتى ٣٠ أيار الجاري، وذلك مرهون بموافقة الاتحاد الدولي.

النهائيات الأوروبية تعرف أصحابها.. مواجهات نارية تنتظر أستون فيلا وكريستال بالاس

اكتمل عقد الفرق المتأهلة إلى نهائي الدوري الأوروبي ودوري المؤتمر الأوروبي، بعد ختام مواجهات إياب الدور نصف النهائي، ليتحدد طرفا المباراة النهائية في كلتي البطولتين القاريتين اللتين سيُسدل الستار على نسختيهما الحاليتين في وقتٍ لاحقٍ من الشهر الجاري.

ومن المقرر أن يصطدم أستون فيلا مع فرايبورغ في نهائي الدوري الأوروبي، فيما يواجه كريستال بالاس نظيره رايو فاليكانو في ذات الدور بدوري المؤتمر، وكان دوري أبطال أوروبا قد حسم طرفي النهائي، بعد أن أقصى آرسنال فريق أتلتيكو مدريد، ليصطدم بباريس سان جيرمان الذي أطاح ببايرن ميونخ، وتأهل أستون فيلا إلى نهائي الدوري الأوروبي بعد أن نجح في إقصاء نوتنغهام فوريست بنتيجة ٤-١ في مجموع المباراتين، حيث خسر ذهاباً ٠-١، وفاز إياباً برباعية نظيفة، كما حسم فرايبورغ تأهله بعد تجاوز عقبة سبورتنغ براغا، حيث خسر ذهاباً ١-٢، فيما فاز إياباً ٣-١، مستفيداً من الطرد الذي حصل عليه ماريو دورجيليس لاعب الفريق البرتغالي، مبكراً.

في المقابل، بلغ كريستال بالاس نهائي دوري المؤتمر بعد تخطيه فريق شاختار دونيتسك بنتيجة ٥-٢ في مجموع المباراتين، حيث فاز ذهاباً ٣-١، وإياباً ٢-١، وبلغ رايو فاليكانو المباراة النهائية بعد أن فاز على ستراسبورغ ٢-٠ في مجموع المباراتين، حيث خطف بطاقة التأهل بعد الانتصار ١-٠ ذهاباً وإياباً.

أهالي الحسكة: اللغة الكردية هويتنا ونرفض العودة لسياسات التهميش والإقصاء

الحسكة/ رغد محمد ـ رفض أهالي الحسكة سياسات الحكومة المؤقتة في سوريا ومحاولاتها لتهميش وإقصاء الشعب الكردي وحقوقه، كما طالبوا بحماية حقوقهم والدفاع عن لغتهم وهويتهم وضرورة الاعتراف الدستوري بحقوق الشعوب في المحافظات والمناطق السورية كافة والحسكة على وجه الخصوص.

تستمر ردود الفعل الرافضة لإزالة اللغة الكردية من اللوحة التعريفية للقصر العدلي، وعلى خلفية ذلك شهدت مدينة الحسكة احتجاجات شعبية مطالبة باحترام خصوصية المنطقة والتنوع الثقافي واللغوي فيها.

وعلى هامش الوقفات الاحتجاجية، قالت المواطنة "منى أيو" من مدينة الحسكة، خلال لقاء خاص مع صحيفتنا "روناهي": "يطالب الشعب الكردي بحماية حقوقه الدستورية والاعتراف به كشريك أساسي في الوطن السوري"، مؤكدةً، أن "أي اتفاق أو خطوات سياسية لا تراعي خصوصية المناطق ذات الغالبية الكردية لن تكون مقبولة لدينا كأهالي".

وأضافت: "فالكردية ليست مجرد لغة، بل تمثل هوية وثقافة وتاريخ شعب عاش على هذه الأرض منذ سنوات طويلة".

وشددت "منى إيو" على ضرورة تثبيت حقوق الكرد بشكل واضح وصريح ضمن الدستور السوري الجديد، بما يضمن العدالة والمساواة بين جميع الشعوب السورية.

وبدوره: أكد الشاب "جوان أحمد" على أن أهالي المنطقة يطالبون تطبيق مبادئ الديمقراطية واحترام جميع القوميات والتنوع الموجود في الجزيرة السورية"، معتبراً أن إزالة اللغة الكردية من لافتة القصر العدلي خطوة تهدف إلى تأجيج الشارع الكردي وإثارة الفتنة بين شعوب المنطقة.

وأضاف: "فالكرد ليسوا ضد العرب أو اللغة العربية، لأن العرب والكرد عاشوا معاً سنوات طويلة وقدموا تضحيات مشتركة"، داعياً حماية هذا التعايش واحترام خصوصية الشعوب.

وفي ختام حديثه، بين الشاب "جوان أحمد" الأهالي يرفضون العودة إلى السياسات القديمة التي كانت متبعة في عهد النظام السابق، مطالباً ببناء سوريا ديمقراطية تحترم حقوق الجميع دون تمييز.

وأكد المحتجون في ختام الوقفة، أن مطالبهم لا تقتصر على إعادة اللغة الكردية إلى لافتة القصر العدلي فحسب، بل تتمثل أيضاً بضمان احترام التعددية الثقافية والقومية في سوريا الجديدة، والحفاظ على حالة التعايش المشترك بين الشعوب، بعيداً عن أي سياسات إقصاء أو تهميش قد تعيد إنتاج ممارسات الماضي.

أطفال وشبان ضحايا الرصاص الطائش والعبث بالأسلحة في سوريا

في مشهد يتكرر بوتيرة مقلقة في مختلف المناطق السورية، بات فلتان السلاح وانتشار الرصاص الطائش يحصد أرواح المدنيين بشكل شبه يومي، وسط غياب الرقابة وضعف إجراءات الحد من حمل السلاح واستخدامه العشوائي.

وخلال الأيام الماضية، سُجلت سلسلة من الحوادث المأساوية التي أودت بحياة أطفال وشبان، وأدت إلى إصابة آخرين بجروح متفاوتة، نتيجة العبث بالأسلحة أو إطلاق النار العشوائي والمزاح القاتل.

وتعكس هذه الحوادث حجم الخطر المتفاقم جراء انتشار السلاح بين المدنيين، حيث تحوّلت المناسبات وأماكن العمل إلى بيئات غير آمنة، في ظل استمرار وقوع ضحايا أبرياء، بينهم أطفال، بسبب الاستخدام الخاطئ للأسلحة النارية والقنابل اليدوية، وبهذا الصدد: أصدر المرصد السوري لحقوق الإنسان إحصائية ضحايا الرصاص الطائش في المناطق السورية المختلفة منذ بداية شهر أيار الجاري:

ـ مناطق الحكومة المؤقتة: مقتل ستة أشخاص بينهم طفلان، وأصيب اثنان أحداهما سيدة،

ـ مناطق الإدارة الذاتية: استشهاد ثلاثة مواطنين بينهم طفل، وأصيب خمسة آخرون بجروح.

وفيما يلي تفاصيل هذه الحوادث منذ بداية أيار الجاري:

ـ الأول من أيار، فارق شاب في منتصف العقد الثالث من العمر الحياة جراء إصابته بطلق ناري خرج من سلاحه الشخصي عن طريق الخطأ، وحسب المعلومات الواردة، فإن الشاب البالغ من العمر ٢٥ عاماً توفي داخل منزله في قرية "حمام صغير" التابعة لريف منبج أثناء قيامه بتنظيف السلاح.

ـ الأول من أيار، قتل يافع يبلغ من العمر ١٦ عاماً متأثراً بجراحه التي أصيب بها جراء إصابته بطلق ناري طائش في بلدة الهبارية بريف دمشق الغربي.

ـ الثالث من أيار، فارق شاب يبلغ من العمر ٢٣ عاماً الحياة، متأثراً بإصابته بجروح خطيرة ناجمة عن استخدام خاطئ لسلاح ناري كان بحوزته، وذلك في منطقة أشرفية الوادي المعروفة بـ "حبش-الوادي" في ريف دمشق الغربي.

ـ السادس من أيار، توفي شاب من مدينة كفرنبل في ريف إدلب، إثر إصابته بطلق ناري في الرأس عن طريق الخطأ.

ـ الثامن من أيار، فارق طفل لم يتجاوز العاشرة من عمره الحياة، جراء إصابته بطلق ناري في منزله ببلدة ذيبين الواقعة في الريف الجنوبي لمحافظة السويداء.

ـ التاسع من أيار، استشهد طفل لم يتجاوز الخامسة من عمره الحياة، جراء إصابته بطلق ناري طائش في مدينة الحسكة، وذلك في الوقت الذي كانت تستعد فيه عائلته لإنهاء سنوات التهجير والعودة إلى ديارها، الطفل الذين أفرج عنهم من سجون الحكومة المؤقتة فيما أصيب خمسة آخرين بجروح.

ـ الثامن من أيار، فارق طفل لم يتجاوز العاشرة من عمره الحياة، جراء إصابته بطلق ناري في منزله ببلدة ذيبين الواقعة في الريف الجنوبي لمحافظة السويداء.

ـ التاسع من أيار، استشهد طفل لم يتجاوز الخامسة من عمره الحياة، جراء إصابته بطلق ناري طائش في مدينة الحسكة، وذلك في الوقت الذي كانت تستعد فيه عائلته لإنهاء سنوات التهجير والعودة إلى ديارها، الطفل المنحدر من ناحية "راجو" بريف عفرين، أصيب برصاصة طائشة، أثناء تواجده في منطقة السكن الشبابي بمدينة الحسكة.

ـ التاسع من أيار، لقي شاب ينحدر من بلدة أورم الكبرى بريف حلب الغربي مصرعه على الفور، في حادثة مأساوية وقعت إثر "مزاح ثقيل" بالسلاح الناري، حيث أقدم صديق الضحية على إشهار مسدس حربي بوجهه من قبيل المزاح، لتنطلق رصاصة عن طريق الخطأ استقرت في جسد الشاب وأردته قتيلاً.

ـ التاسع من أيار، أصيبت امرأة في العقد الرابع من عمرها بجروح بليغة ونزيف حاد، جراء انفجار قنبلة يدوية كانت تعبث بها داخل منزلها في قرية "بكا" بريف السويداء الجنوبي.

ووثق المرصد السوري لحقوق الإنسان، منذ بداية عام ٢٠٢٦ نحو ٦٤ شخصاً، بينهم أطفال ونساء، نتيجة الرصاص الطائش والحوادث الناجمة عن الاستخدام العشوائي للسلاح، فيما أصيب العشرات بجروح، في مؤشر خطير على تفاقم ظاهرة فلتان السلاح في البلاد.

المساس بلغات الشعوب السوريّة.. تشويه للثقافة والتاريخ والتنوع

قامشلو/ رفيق إبراهيم ـ بينما تتصدّر اللغة التركية المشهد في الشمال السوري "إدلب، والباب، وإعزاز، وعفرين"، وفي الجنوب اللغة العبرية، "القنيطرة وريف السويداء ودرعا"، في واجهات المدارس والجامعات، والرموز، ترفض الحكومة المؤقتة، كتابة اللغة الكردية كلغةٍ وطنية، بموازاة العربية، على اللوحات التعريفية في محافظة الحسكة، وخاصةً بعد صدور المرسوم "13" الذي يعترف باللغة الكردية كلغةٍ وطنية لكل السوريين.

وسياسة الازدواجية في التعامل مع الكرد ولغتهم، أثارت مواقف وردود أفعال مُحقة حول ما جرى في الأيام الماضية من إزالة اللغة الكردية، من اللافتة التعريفية التي وضِعت على القصر العدلي في مدينتي الحسكة وقامشلو.ولاستئناف عمل المؤسسات السيادية في الحسكة، والتوصّل للتطبيق الكامل لعملية الدمج يجب أولاً الاعتراف باللغة الكردية، وكتابتها إلى جانب اللغة العربية، لطالما الكرد شعب أصيل وتاريخي في سوريا، والاعتراف بلغتهم وحقوقهم بات من الضروريات، التي يجب القيام بها.

إن ما تقدّمه الحكومة المؤقتة من تبريراتٍ، حول إزالة اللغة الكردية من اللوحات التعريفية، بأنها تستند إلى "الإعلان الدستوري"، لا تنسجم مع مسار الاندماج، الذي يجب أن يقوم على أُسس الشراكة الحقيقية، والحفاظ على وحدة البلاد، وكتابة اللغة الكردية إلى جانب العربية، يؤدي لتعزيز وحدة السوريين، وسيُساهم في التوصّل للحلول لكافة القضايا العالقة.

الشعب الكردي، عبّر عن رفضه الشديد، لتهميش اللغة الكردية، والتي تعتبر جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية والثقافية في سوريا، وأي تجاهل لها يتناقض مع الخطوات التي تم الإعلان عنها والمتعلقة في الاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية للكُرد، وتثبيتها يعبّر عن تحقيق العدالة والمساواة والاعتراف بالآخر، وخاصةً، إن الكرد كانوا أول من نادوا بالحرية والديمقراطية والتعددية، وتعرضوا في زمن النظام البعثي للقمع والانتهاكات، ومن واجب الحكومة المؤقتة الاعتراف الكامل بحقوقهم في سوريا الجديدة.

الحكومة المؤقتة إذا ما أرادت، تحقيق العدالة والمساواة كما تدّعي، عليها الاعتراف بالتنوع السوري، والحفاظ على حقوق كافة الشعوب والمكونات السورية، والاعتراف باللغة الكردية ولغات الشعوب الأخرى كالسريانية وغيرها. بعكس حُسن النوايا وبؤسس لأساسٍ متين، في تطبيق بنود اتفاقية التاسع والعشرين من كانون الثاني الماضي، والكرد، لن يقبلوا بإقصائهم أو تهميشهم، خاصةً إنهم ضحوا بالآلاف من الشهداء، قرابين للحرية والدفاع عن لغتهم وثقافتهم وهويتهم.

الشعب الكردي في سوريا، لا يطالب بالمستحيل، بل يطالب بتثبيت حقوقه في الدستور السوري الجديد، أسوةً ببقية السوريين، وخاصةً حق اللغة، وهو حقٌ طبيعي، لما يملكه الشعب الكردي من مقومات، تاريخية على الأرض السورية، وتعامل الحكومة المؤقتة مع الشعب الكردي، بعقلية الإنكار والإقصاء والتهميش، لم تعد مقبولة، ومن هنا، يجب الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الكردي، وعلى رأسها الاعتراف باللغة الكردية كلغةٍ رسمية في سوريا، وأيضاً الاعتراف بحقوق السوريين بمختلف مشاربهم وانتماءاتهم، ولغاتهم، إذا ما أرادت بناء دول حديثة يسودها الأمن والاستقرار.

رفضاً لتهميش اللغة الكردية وقفةً احتجاجية لاتحاد محاميي قامشلو

قامشلو/ دعاء يوسف ـ نظّم اتحاد المحامين في قامشلو وقفةً احتجاجية أمام القصر العدلي، على خلفيّة إزالة اللافتة التي كانت تحمل اللغتين الكردية والعربية في مدينة الحسكة، واستبدالها بلافتةٍ باللغة العربية فقط، وقد أثار هذا الإجراء حالةً من الاستنكار الواسع، لا سيما في أوساط المجتمع الكردي، حيث تم لاحقاً إنزال اللافتات التي جرى تعليقها.

وفي السياق ذاته، أعرب محامو قامشلو عن رفضهم لما وصفوه بتهميش وإقصاء اللغة الكردية من أسماء المؤسسات القضائية، وذلك من خلال بيان، صدر يوم الأحد ٢٠٢٥/٥/١٠ عند الساعة الثانية عشر ظهراً.

وقرئ البيان باللغتين الكردية والعربية، من قبل عضوي اتحاد المحامين، كولال كاساني، ومحمود خلو، وجاء فيه: إن "اتحاد المحامين بقامشلو، تابع البيان الصادر عن نقابة المحامين المركزية بشأن الأحداث الأخيرة في القصر العدلي بالحسكة، وما رافقها من ردود فعل على إزالة اللغة الكردية من واجهات قصري العدل في كل من الحسكة وقامشلو".

وأكد البيان احترامه للمؤسسة القضائية ورفضه لأي اعتداءٍ على الممتلكات العامة أو تعطيل عمل القضاء"، مشيراً إلى أنه في الوقت ذاته البيانات الرسمية الأخيرة لم تتناول جوهر المشكلة، واكتفت بالتركيز على ما جرى داخل المرفق القضائي دون التطرق إلى الأسباب التي دفعت العديد من أبناء المنطقة، ومن بينهم حقوقيين، للاعتراض على هذه الإجراءات.

وشدد البيان: على إن "اللغة الكردية تُعدُّ جزءاً أساسياً من الحياة الثقافية والاجتماعية في محافظة الحسكة، وهي مصانة بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٣ لعام ٢٠٢٦، وكذلك بموجب الإعلان الدستوري الذي يكفل التنوع الثقافي والحقوق اللغوية لجميع السوريين".

وأشار البيان: إلى "الاتفاق الأخير بين قوات سوريا الديمقراطية، والحكومة المؤقتة في دمشق بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦، والذي أكد على الخصوصية الكردية" معتبراً إن احترام هذا الحق يجب أن ينعكس عملياً في المؤسسات العامة، لا أن يبقى مجرد نصوص.

وأوضح البيان: إن "وجود اللغة الكردية، إلى جانب العربية، على واجهات المؤسسات الرسمية لا ينتقص من مكانة العربية كلغةٍ رسمية للدولة، بل يعكس احترام التنوع الثقافي واللغوي الذي تتميز به المنطقة".

واختتم البيان: "يؤكد اتحاد المحامين، إن العدالة لا تقتصر على حماية المباني والمؤسسات، بل تشمل أيضاً ضمان تمثيل عادل لأبناء المنطقة داخل السلك القضائي"، داعياً إلى حوارٍ جدي ومسؤول بعيداً عن التصعيد، بما يعزز الثقة بالمؤسسات ويحقق شراكةً حقيقية ضمن إطار الدولة السوريّة ووحدة مؤسساتها، كما دعت نقابة المحامين المركزية إلى اعتماد خطاب أكثر إنصافاً يراعي خصوصية المناطق السوريّة وتنوعها.

الحوار الأدبي بين الفصحى والعامية

كَثُر الحديث عن الحوار في السرد القصصي والروائي، وعن حال استنطاق شخصيات الحوار على لسان كل واحد من شاكلته، وعن تجانس المستوى الثقافي في كلامه. لذا: نرى بعض الكتاب يستعينون -بطريقة أو أخرى- أو يتكئون على اللغة العامية المحكية حتى يهربوا من تلك الحالة، ويجانسوا بين سرد الحوار وبين مستوى الشخصية في العمل الأدبي، وهذا برأيي قصور ولا يؤدي إلى شيء ملموس.. (أي استنطاق الفلاح بلسان عامي والمدرس بلغة فصحى).

جوان عبدال

فتخصيص لغة كل فرد ومستواه مهما كان في حديثه لغو وفذلكة تنظيرية لا تمس جوهر الواقع المعاش بشيء، أي استنطاق الشخصية حسب مستواها الثقافي مرتبط بمحيطها وطبيعة عملها في سياق حوارها أو تفكيرها، أي بمعنى أن المحيط وطبيعة العمل لدى الشخص تحدد سلفاً نوع تفكيره وطباعه، وهذا ليس بصحيح، نعم التنظير شيء جيد، ولكنه في الواقع غير عملي، لأن المعارف الآن وفي هذا العصر والأوان تنوعت ولم تعد تخص فئة دون أخرى، بعد التعليم الإلزامي، وبعد التواصل الحضاري عبر خَوَل العالم إلى قرية كونية بفضل الاتصالات -من راديو ولاسلكي وتلفاز وإنترنت- فلم يعد هناك شخص أمّي تماماً، وطبيعة التخصص العملي -في ممارسة عمل ما محدد- ليس ضرورياً أن يكون محور حديثه وتفكيره وتصرفاته حسب تلك الطبيعة-إلخ.

وعليه: فقد استخدم بعض الكتاب اللغة المحكية أو العامية المحلية في الأدب، وخاصة في حوار الشخصيات في السرد القصصي والروائي، وكذلك في حوارات المسرح، ليقربوا نصوصهم من الجميع، بحجة وجود شخصية فلاحية أو عمالية أو غير مثقفة -أي من عامة الناس-، وهذه الشخصية لها نمط حوار وتفكير يختلف عن الآخرين، وكأن المثقفين ونخبويي المجتمع وذوي التعليم العالي، يتكلمون في حواراتهم باللغة الفصحى حين يتواصلون معاً، ويتخاطبون بلغة ليس فيها عامية محلية، بل على العكس، لقد انحصر دور اللغة الفصحى في التدريس فقط وفي الكتابة بكل أنواعها كلغة سائدة عمودياً، كلغة تواصل هرماً وتدارياً من كثرة اللهجات والعاميات والمصطلحات المرتبطة محلياً بناسها ومحيطها و.. و.. إلخ.

من هذا يغيب عن ذهن البعض: أن ذلكم النخبوي وذوي التعليم العالي في الأصل من تلك الطبقة، فليس هناك أسرة أو مجتمع يتكلم أو يتحدث أفراده بتلك السوية، إنما العكس صحيح، فكل النخبويين وذوي التعليم العالي من منبت عادي ذي ثقافة عامية حديثاً وحواراً وثقافة، نعم ثقافة، فإن المثقف قليلاً جداً ما يستعمل معارفه وعلومه في حديثه وإلا عدَّ غريباً بل ومستهجناً متكبراً في وسطه.. لماذا؟ لأن هذه اللغة ليست من التخاطب اليومي، ومفرداتها لا تناسب كثيراً أو تطابق مفهومها في الحياة العامة، والانفصام في التفكير يؤدي إلى تشويش وعدم تواصل فتحصل مفارقات ونهفات غير مستحبة إلخ، وكمثال: أن مدرس اللغة العربية حصراً، الذي يدرّس طلابه باللغة الفصحى أو رجل دين الذي يمارس طقوسه وقراءاته بلغة فصيحة؟ حين يذهب أحدهما إلى بقالية لا يتكلم في حواره باللغة الفصحى، وذلك لحالتين، أولاً للفارق الحاصل بينهما، فالأول يعرف ويتقن الفصحى، والآخر البقال لا يعرفها ولا يتقنها، وخاصة أسماء الأغراض ومسميات الأشياء المادية من لغة السوق والشارع، أما اللغة العامية فإن الاثنين معاً يتقنانها، فبأي لغة سيتواصلان؟ الغريبة عن البقال أم المعروفة من النخبوي؟ أي بمعنى أن البقال لا يعرف غير العامية، أما النخبوي؛ فإنه يعرف عدا الفصحى العامية أيضاً، (هنا وحتى لا يتشتت بنا لبّ الموضوع بأن الأقرب إلى التحول هو النخبوي وليس العكس) فالعامي والنخبوي المثقف عاميان يتساويان في المحصلة.

أعتقد، أن اللغة الفصحى مهمة في الكتابة حصراً، وهي كلغة سوق وشارع وأسرة يلزمها الكثير حتى تأخذ هذا المنحى، ولكن هذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تدخل رويداً رويداً لغة التخاطب بمفردةٍ أو ببيت شعرٍ أو بجملة مركبة، وذلك لسيادة العنصر النخبوي؛ لأن نسبة الأمية أو نسبة العامية أكثر بكثير من النخبة، واللغة العامية هي لغةُ تخاطبٍ إبانية تلعب فيها الإشارات ونطق الحروف ومستوى أداء الصوت والتعابير الخاصة، دوراً كبيراً فيها، فكيف بالله يعبّر المرء عن تلك الشذرات، التي في اللغة العامية بلغة فصحى محصورة أوارها بين فئة صغيرة دون فئة كبيرة ؟ والسؤال عن مدى سوية اللغة العامية أو المحكية في الأدب فهل أوفت بلاغته؟

من هذا وذاك، يحبذ في الكتابة أن يسود عنصر اللغة الفصحى حصراً -السرد- وأي محاولة أخرى لا تؤدي دورها وفعلها، وبرأيي لو كتبت الحوارات فيها -خاصة في القصص والرواية والمسرح- لكان ذلك جيداً، نعم كل الحوارات كما تفعل الشخصيات الواقعية، وليس الإتيان باللغة العامية على لسان شخوص دون أخرى بحجة "كيت وكات".

أما في الحديث والحوار والتخاطب فيحبذ التكلم باللغة العامية ضمناً، وهذا ما نجده في الأفلام والمسلسلات الإذاعية والتلفازية والنصوص المسرحية، وهذا مفهوم ويتم عبره التواصل مع المطروح، وخير مثال على ذلك اللهجة المصرية التي سادت في الأفلام والمسلسلات، حتى باتت مفهومة في كل الأجواء، وكذلك المسلسلات السورية، وقس على ذلك دواليك.

بمعنى آخر، لو كان الحوار والتخاطب مقروناً بالصورة والصوت لبقي مفهوماً أكثر بكثير من المكتوب والمقروء، إن البلاغة ليست في اللغة إنما في المفردات والمصطلحات المكررة التي ترسخ في الذاكرة من كثرة ترديدها سماعاً ومشاهدة "ومن هنا أتت اللهجات والتلاحين في الكلمات والمفردات، حتى بتنا نعرف فلاناً من لهجته حين ينطق الحروف من مخارج الكلمات.

نعم وللعودة: فقد كَثُر الحديث عن طريقة سرد الحوار في النص الأدبي، أيكتب بالفصحى أم بالمحكية أو كما تعرف باللغة العامية، وأنا هنا أميل إلى الشق الثاني، بأن تكتب الحوارات بلغة محكية، وأن يكون السرد فصيحاً، ومن هنا سنحقق إحقاق الحق، بأن الشخص يحكي ويتكلم كما في الحياة والواقع، كما نجده في البيت والحارة والشارع إلخ.. ولكن: ثمة إشكالية في تشخيص العامي والمثقف، والتباين فيما بينهما في الاستنطاق -حواراً وكلمات- في حوار قصصي أو روائي، والأمر يبدو نسبياً هنا، فمن يفضل أن يكون حديثه عامياً، حديث سوقة وغوغاء؟ ومن يكون حديثه، حديث نخبة مثقفة؟ لذا: يمكن للرواية أن تنتهج اللغة الفصحى للسرد ولا بأس أن تكون العامية لغة الحوار.

يشير البعض كيف يستنطق الكاتب الأمّ لغة جزلة فصحى، وهي ذات معارف قليلة، وبادعاء كيف سيكون موقفها حين تتحدث بلغة نخبوية؟ أم الفلاح أو العامة غير المتعلمين وغير الدارسين قراءة وكتابة، ولكن نرى كثيرًا من الذين يستطيعون القراءة والكتابة ومتهني اللغة يعجزون عن التكلم بالفصحى بعضهم مع بعض ناهيك بالعامة، أو مع أهل البيت -من أب وأم وإخوة- والسبب أنهم تربوا على لغة بيتية "تسمى لغة الأم" لها مدلولاتها وطريقة نطقها بينهم، على افتراض أن اللغة الفصحى لغة أدب فقط لا غير، وعلى سبيل المثال، فإن أي حوار محكي بالعامية على لسان الشخصية يقربها من النفس ويرتاح لروحها ولهجتها، وعلى عكس لو وجدنا تلكم الشخصية في الحياة العامة لما أعطت ذلكم الانطباع الذي يولده حوارها بالمحكي في النص الأدبي.

وسنذكر مجموعة القاص وليد معماري "أختي فوق الشجرة" إذ ورد الحوار في القصة المسماة "الهبوط نحو أمنا الأرض" في مجمله بالعامية البدوية، وكانت لغة مفهومة معروفة مهضومة في محيطنا -اللهم إلا في بعض الأصقاع من العالم العربي- لكثرة ما عرض ما يشابه ذلك الحوار في المسلسلات التلفازية على مدى عقود -منذ أواخر السبعينيات- منها رأس غليص وعلي الزيبق إلخ، وهذا القول ليس حكراً على أحد الأدباء فقط، فقد تناول جلّهم ذلك كلما سنحت الفرصة من خلال نص متناول من العامية، ولا يتركون تلك الفرصة تمر إلا ويؤطرونها من سديميتها، كما يمكن الاستشهاد ببعض آخر، مع محاولات حثيثة لذلك، ناهيك بالذين كتبوا بعض أعمالهم بالعامية، مثال توفيق الحكيم في نص الحوارية "الصفقة" وكذلك يوسف إدريس ويحيى حقي والشاروني وغيرهم.. لذا: دعا الكثيرون إلى لغة ثالثة، لغة وسطى بين العامية والفصحى، للمزاوجة الطبيعية.

ليس هذا وحسب، يلاحظ أيضاً حين تعيا اللغة الفصحى أحياناً للإتيان بكلمة يودها الكاتب في السياق، يلجأ إلى الأخذ من العامية لوجودها هناك في السياق الفصيح حتى تفي بالمطلوب، نعم تعيا اللغة الفصيحة، فيوردها الكاتب بين مزدوجتين تمييزاً لها من غيرها، وكأنها طفل من ذوي الهمم لا يستطيع اللعب مع الأطفال الأصحاء الآخرين، والسؤال إلى متى سنتبرأ من أبوتها؟ لا أعرف.

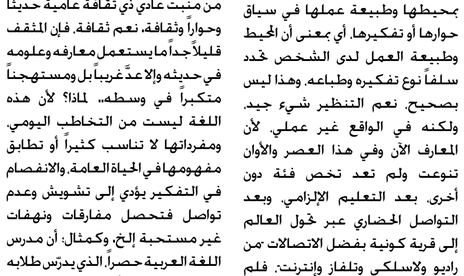

هرمز مضيقٌ سياسيّ مغلق أمام المبادرات السياسيّة

في مشهدٍ سياسيّ سرياليّ تصاعدت حدّةُ الخطابِ الأمريكيّ تجاه إيران، وبلغتِ الذروة بتهديدِ الرئيس الأمريكي ترامب بمحو إيران من الوجود. ولكن: هذه النبرة الدمويّة، ليست إلا قمةَ جبلِ الجليد في لعبةٍ دوليّةٍ معقّدة تتداخل فيها فواتير النفط التي زادت قيمتها مع أيديولوجيا المقاومة والتحمل الإيرانيّ، ومطالب إسرائيل الأمنيّة مع الرهانات الخليجيّة المتأزمة والمضطرة لفتح خزائنها لتحملِ كلفة الحرب والصواريخ الأمريكيّة. ليصبح هرمز مضيقاً سياسياً تنتظر بكين وموسكو جني عوائد إغلاق طهران له.

بدرخان نوري

تصعيد سياسيّ وصاروخيّ

تشير تطورات الشهر الحالي إلى جُدد التصعيد باللهجة الأمريكيّة ورفع سقف تهديد إيران. وفي تصريح لفوكس نيوز قال الرئيس الأمريكيّ ترامب الاثنين ٢٠٢٦/٥/٤: «سنمحو إيران من وجه الأرض إذا هاجمتِ السفنَ الأمريكيّة التي تقود السفن عبر مضيق هرمز». وأضاف الرئيس الأمريكيّ: «الحشد العسكريّ الأمريكيّ في المنطقة مستمرٌ». وتابع: «لدينا أسلحة وذخائر أكثر بكثير من ذي قبل، لدينا أفضل المعدات، لدينا معدات في أنحاء العالم، لدينا قواعد عسكريّة في أنحاء العالم، جميعها مليئة بالمعدات، يمكننا استخدام هذه المعدات، وسنفعل ذلك إذا احتجنا إليها».

كما أعلن ترامب خطة عسكريّة باسم «مشروع الحرية» لتأمين الملاحة في مضيق هرمز، وحماية السفن التجارية، وأوضح أنّ القوات الأمريكيّة ستعمل بأقصى جهد لضمان الخروج الآمن للسفن وأطقمها، وتشمل العملية مرافقة القوات الأمريكيّة السفن لضمان عبورها. وسط توترات إقليميّة وتصعيدٍ عسكريّ تمثل في هجمات إيرانيّة فورّية على أهداف بحريّة، لتزيدَ حدةُ الاحتكاكِ مع القوات الإيرانيّة.

ووصف وزير الدفاع الأمريكيّ «بيت هيغسيث» الخطة بأنّها ضرورية للأمن الإقليميّ والاقتصاد، بهدف حماية الشحن التجاريّ من المضايقات الإيرانيّة، وتعزيز السيطرة الأمريكيّة على المضيق ومرافقة السفن، وقال هيغسيث الثلاثاء العملية، التي يشارك فيها ١٥ ألف عسكريّ «مدتها مؤقتة» وأنّ القوات الأمريكيّة قد أنشأت «قبة حمراء وبيضاء وزرقاء» فوق المضيق.

وردّاً على تهديدات ترامب، هدد رئيس لجنة الأمن القوميّ في البرلمان الإيرانيّ "إبراهيم عزيزي"، بمنشورٍ على شبكة «إكس»، بأنّ أيّ تدخل أمريكيّ في النظام البحريّ الجديد لمضيق هرمز سيُعدّ انتهاكاً لوقف إطلاق النار، محذراً من أنّ مضيق هرمز والخليج لن يخضعا لمنشورات ترامب التي وصفها بـ«الضلالة».

ولم تتأخر طهران بالرد الميدانيّ فأطلقت صواريخ وطائرات مسيّرة على مواقع في دولة الإمارات في أول استهدافٍ من نوعه منذ إعلان الرئيس ترامب وقف إطلاق النار في ٢٠٢١/٤/٧، في إطار مساعٍ للتوصل لاتفاقٍ يعبر مفاوضات جرت في باكستان، واستهدف هجوم بطائرة مسيرة منطقة الفجيرة للصناعات النفطيّة، أحد الموانئ القليلة بالمنطقة التي يمكن الوصول إليها دون عبور المضيق، ما أدّى لاندلاعِ حريقٍ.

ونقل التلفزيون الإيرانيّ عن مسؤول عسكريّ قوله إنّ ما حدث في ميناء الفجيرة كان نتيجة «مغامرة» الجيش الأمريكيّ لخلق ممر لعبور السفن غير الشرعيّة عبر مضيق هرمز. وشدد على أنّ طهران لم تسمح بمرور أيّ سفينةٍ تجاريّةٍ أو معادية دون إذنٍ مسبق، وقال وزير الخارجية الإيرانيّ "عباس عراقجي" إنّ الأحداث في مضيق هرمز أظهرت أنّه لا يوجد حلّ عسكريّ للأزمة، مضيفاً أنّ الحادثاتِ خُرِز تقدماً بوساطة باكستان ودول أخرى، فيما أفادت قناة Press TV الإيرانيّة نقلاً عن مصادر بأنّ طهران أطلقت رسمياً آلية جديدة لتنظيم حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، وأنّ الآلية الجديدة دخلت حيّزَ التنفيذ، وإذا كان التهديد بمحو إيران خطوة أمريكيّة تصعيديّة، فإنّ تعليق مشروع الحرية بعدّ خطوتين للوراء، وهذا وصف ينطبق على حالة التفاوض على وقع العمليات العسكريّة في مضيق هرمز، الذي أعلنت طهران إغلاقه وعدم فتحه إلا بشروط ليتوقف بذلك تدفق نحو ٢٠٪ من النفط إلى الأسواق العالميّة وترتفع أسعاره.

المشهد الخليجيّ بغاية التعقيد ففيما يتباحث الجانبان الأمريكيّ والإيرانيّ حول الخطة المعدلة، بدأ الجيش الأمريكيّ عملية تأمين الملاحة في هرمز لترد طهران بالتحذير من منشورات «الأوهام»، فيما تصطف أرتال السفن وناقلات النفط على ذمة الانتظار وتقولُ الولايات المتحدة إنّ هناك ٢٢٥٠٠ بحاراً على متن ١٥٥٠ سفينة تجارية عالقة في الخليج.

شكّل إعلانِ إيران سيطرتها على مضيق هرمز تحدياً استراتيجيّاً للرئيس ترامب والإدارة الأمريكيّة منذ إعلانِ الحرب، فبعدما كان مضيق هرمز مفتوحاً دائماً للملاحة الدوليّة، منعت إيران، بعد الحرب، مرور أي سفينة إلا بإذنها، تبع ذلك تباينات في مواقف الإدارة الأمريكيّة وتفاوتت الاقتراحات ما بين البدء بعملية بريّة أو مرافقة السفن وغيرها، وبعدّ استمرار إيران بإغلاق مضيق هرمز تأكيداً لقدراتها

العسكريّة وهو ما يناقض إعلان الرئيس الأمريكيّ في ٢٠٢٦/٣/١٠ خلال اجتماع لأعضاء مجلس النواب الجمهوريين بولاية فلوريدا، القضاء على قدرات طهران النوويّة. CNN، لا توجدُ أيّة خطة لمرافقة بحريّة كاملة لأيّ سفينةٍ تحاول عبور المضيق بل ستكون سفن البحريّة الأمريكيّة في المنطقة المجاورة في الخليج بحالةِ تأهبٍ، إلى جانب الطائرات العسكريّة الأمريكيّة وحاملات الطائرات، وتمّ تفويض الجيش الأمريكيّ في المنطقة بمهاجمة التهديدات المباشرة الإيرانية للسفن العابرة للمضيق، ما أدى لتغيير قواعد الاشتباك للقوات الأمريكيّة، واستهداف الأهداف المعادية مثل زوارق الحرس الثوريّ السريعة أو مواقع الصواريخ الإيرانيّة.

خطوة للأمام واثنتان للخلف

وسرعان ما أعلن الرئيس الأمريكيّ الأربعاء ٢٠٢٦/٥/٦ تعليق «مشروع الحرية» لحركة الملاحة في مضيق هرمز لفترة وجيزة، مشيراً إلى أنّ القرار جاء بناءً على طلب باكستان ودول أخرى، فيما أفادت قناة Press TV الإيرانيّة نقلاً عن مصادر فالصين. تسعى لفرض صيغة «سلام الضرورة»: ليس بهدف حلّ الصراع بل تجميده لضمان تدفق النفط. وتتبنى في خضم التصعيد المتواصل مقاربةً حذرةً ومتعددة الأهداف، تسعى من خلالها لتحقيق مكاسب استراتيجيّة بغضّ النظر عن نتائج الصراع، ولعبت الصين دوراً هاماً، وإن كان غير مباشر في الحرب، بتوفير شريانٍ مالّيٍ لطهران بوصفها أكبر مستوردٍ للنفط. إضافة لعملها وسيطاً سريّاً لحلّ النزاع، وقد أشار ترامب إلى أنّ بكين ساعدت بدفع إيران إلى طاولة المفاوضات.

وحسب معطيات دبلوماسيّة وتحليلات سياسيّة نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكيّة، تتبنى بكين دبلوماسية مزدوجة وتعمل على مسارين متوازين بالضغط على طهران لمواصلة التفاوض مع واشنطن، وبالوقت نفسه الإبقاء على قنوات دعم اقتصاديّ غير معلنة قد تعزز القدرات الإيرانيّة، بما في ذلك تلك المرتبطة بالمجال العسكريّ، ويصف مراقبون السياسة الصينيّة بـ"التحوط الاستراتيجيّ". ومحاولة الاستفادة من انشغال الولايات المتحدة بصراع جديد في الشرق الأوسط، ما يمنحها مساحة أوسع للتحرك في آسيا.

واتهم وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، الثلاثاء إيران بمحاولة «ابتزاز الاقتصاد العالمي»، مضيفاً: «أمل أن يُبلغَ الصينيون عراقجي ما يجب أن يُبلغه، وهو أنّ ما تفعلونه في المضيق يُؤدي إلى عزلتكم عالميّاً».

والأربعاء ذكرت وكالة أنباء "الصين الجديدة الرسميّة "أن وزير الخارجية الصينيّ وانغ يي بدأ لقاء مع نظيره الإيرانيّ عباس عراقجي في "بكين، وذلك قبل أسبوع من الزيارة المقررة للرئيس ترمب إلى بكين في ٢٠٢٦/٥/١٤.

في وقت يركّز فيه الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب على مواجهة التهديدات الإيرانيّة، تُطرح في واشنطن وأوروبا تساؤلات مقلقة حول طبيعة الدور الروسيّ في دعم طهران. وسط تقارير تشير إلى تعاون استخباراتي وعسكريّ قد يكون له تأثير مباشر على مسار الصراع في الشرق الأوسط، وتزايدت الشكوك بشأن هذا التعاون بعد لقاء الرئيس الروسيّ بوتين بوزير الخارجية الإيرانيّ عباس عراقجي في ٢٠٢٦/٤/٢٧ في سانت بطرسبرغ، بذلك لا تقف بكين وموسكو على قارعة الأحداث والاكتفاء بدور المتفرج على حربٍ لم تُحسم خياراتها، فيفيما تعيش المنطقةُ حالة "انتظار استراتيجيّ"، وتستعد واشنطن لخيار "الضربةِ الخاطفة" بالتوازي مع خيار الصفقة النفطيّة. تضع إيران خيار "المواجهة الشاملة" مع خيار "الصبر حتى انتخابات أمريكيّة قادمة. أما الصين وروسيا فتنتظران "نضوج الأزمة" لقطف ثمار التغيير العالميّ.

المشهد يشبه «لعبة الشطرنج» الكبرى: وإيران هي القلعة التي إذا صمدت، وانهار الملك الأمريكيّ، وبكين وموسكو تراقبان حركة البيادق بدقةٍ، بانتظار لحظة إعلان نهاية «عصر الشرطي الواحد». والزلزال المحتمل قد لا يكون عسكريّاً بالضرورة، بل «انهيار منظومة الثقة الدوليّة» بالقيادة الأمريكيّة. ما يقودُ لعالمٍ متعددِ الأقطاب يُولد من رحمِ المعاناة الإيرانيّة والبراغماتيّة الخليجيّة المضطرة.

التنازل الإيرانيّ مستبعد

وأوردت "رويترز" خلال الأسبوع الماضي تقارير عن أن طهران تقترح إعادة فتح المضيق قبل حل القضايا النوويّة، وأكد المسؤول أن هذا الجدول الزمني الجديد تبلور الآن في اقتراح رسميّ نقله الوسطاء إلى الولايات المتحدة، وبموجب الاقتراح، ستنتهي الحرب بضمان ألا تهاجم إسرائيل والولايات المتحدة البلاد مرة أخرى، وستفتح إيران المضيق. وترفع الولايات المتحدة حصارها. ثم تُعقد محادثات لاحقة حول فرض قيود على برنامج إيران النوويّ مقابل إلغاء العقوبات، مع مطالبة إيران واشنطن بالاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، حتى لو وافقت على تعليق التخصيب.

وقال مسؤول إيرانيّ: "بموجب هذا الإطار، تؤجل المفاوضات حول القضية النوويّة الأكثر تعقيداً إلى المرحلة النهائية لتهيئة أجواء أكثر ملاءمة"، وقال "ترامب" الجمعة، إنه "غير راضٍ" عن أحدث مقترح إيرانيّ، دون توضيح العناصر التي يعارضها، وأضاف في تصريحات للصحفيين بالبيت الأبيض "إنهم يطلبون أشياء لا يمكنني الموافقة عليها".

قال مسؤول إيرانيّ كبير، لوكالة "رويترز"، السبت ٢٠٢٦/٥/٢ إن مقترح طهران الذي يرفضه الرئيس الأمريكيّ ترامب، حتى الآن، ينص على فتح مضيق هرمز أمام حركة الملاحة وإنهاء الحصار البحريّ الأمريكيّ على إيران، مع تأجيل المحادثات بشأن البرنامج النوويّ الإيرانيّ لمرحلة لاحقة.

وقالت واشنطن، مراراً، إنها لن تنهي الحرب دون التوصل لاتفاق يمنع إيران من امتلاك سلاح نوويّ. وهو الهدف الرئيسيّ الذي أعلنه ترامب عندما بدأ الحرب في ٢٠٢١/٢/٢٨، في وقت كانت تعقد فيه محادثات بشأن البرنامج النوويّ. ولكن: واشنطن تخطئ في حساباتها عندما تتعامل مع إيران كدولةٍ وظيفيّةٍ، وأنّها ستغيّر مواقفها بعد الخسارة العسكريّة والعزل الجيوسياسيّ بسقوط النظام السوريّ البائد، فإيران تستند لميراث إمبراطوريّ فارسيّ لا يقبل الإهانة، ويحكمها "حرس ثوري" عقائديّ يرى التنازل خيانةً وجوديّةً.

تتحرك طهران بمنطق اللحظة الصفريّة، وخوّل مقتل قادتها إلى أيقونات مقاومة وقودٍ كربلائيّ، وعندما لا يبقى لديها ما تخسره ستتحول من الدفاع إلى الردع الانتحاريّ، ولذلك يتمسك النظام بمواقفه، وهو ما يتجاهله عقل "المفاول" الأمريكيّ الذي يحسب الربح والخسارة بالأرقام فقط، وقد بدأ الحرس الثوريّ فعليّاً بنشر "زوارق انتحاريّة" ومنظومات دفاع جويّ محليّة الصنع في الجزر المتنازع عليها، كرسالة عمليّة تهديدات ترامب، ويركّز الخطاب الإيرانيّ الداخليّ على "حرب الكرامة"، ليغلقَ الباب أمام أيّ مفاوضات سريّة تظهر طهران بمظهر الضعيف.

لم يكن تهديد ترامب "بالمحو" موجهاً لطهران وحدها، بل "فاتورة مبدئيّة" مرسلة إلى عواصم الخليج ومفادها إذا كانت كلفة الصواريخ التي استهدفت مواقع إيرانية محددة صفقات مليارية، فإن محو إيران يتطلب فتحاً غير مشروط للخزائن الخليجيّ. وتدرك واشنطن أنّ استدامة "العمد الإيرانيّ" ضمانة استمرار تدفق الأموال الخليجيّة نحو الخزانة الأمريكيّة تحت بند "الحماية"، والحربُ لترامب عمليّة اقتصاديّة ومقاولة والتهديد بالمحو أداةٌ لرفع سقف الابتزاز المالّيّ، ولكن: إذا أبدت طهران مرونة وعقدت صفقة استثمار نفطيّة مع الشركات الأمريكيّة، سيتبدلُ خطاب "المحو" فوراً لخطاب "سلام الشجعان".

بانتظار عالم متعدد الأقطاب

في الوقت بدل الضائع من المواجهة، تبرز الصين وروسيا "مراقبين مستفيدين"

المرحلة الانتقالية... حين تتحول سوريا غطاء للفوضى

محمد عيسى

في المشهد السوري الراهن، لا تبدو الانتهاكات مجرد حوادث متفرقة، أو تجاوزات عابرة، بل تتخذ الطابع المنهج، والمتكرر، يمتد من الساحل السوري، إلى درعا، مروراً بمناطق عدة يفترض أنها دخلت مرحلة «الاستقرار» بعد سقوط النظام السابق في الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤، غير أن الوقائع على الأرض تشير إلى واقع مختلف تماماً، حيث تتكاثر الشهادات، وتتقاطع التقارير، حول استمرار عمليات الاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتصفية خارج القانون، في ظل صمت رسمي يثير الكثير من التساؤلات حول طبيعة المرحلة الانتقالية، وأهداف السلطة القائمة.

ما يجري اليوم في سوريا لا يمكن فصله عن إرث طويل من القمع والانتهاكات، غير أن الخطير في المرحلة الحالية، هو أن هذه الممارسات لم تتوقف مع تغيير رأس النظام، بل استمرت بأشكال جديدة، وبأدوات مختلفة، وفي ظل خطاب سياسي يدّعي الإصلاح والانفتاح، وبين هذا وذاك، يقف المواطن السوري، أمام معادلة قاسية، وسلطة جديدة، لكن بالعقلية الأمنية ذاتها، وواقع يومي لا يختلف كثيراً عمّا كان عليه في سنوات الحرب.

انتهاكات ممنهجة في الساحل ودرعا

منذ مطلع عام ٢٠٢٦، عادت مناطق الساحل السوري، تشهد تصاعداً ملحوظاً في حدة التوتر، في مشهد يعكس هشاشة الاستقرار الذي رُوّج له خلال المرحلة الانتقالية، فخلال الأشهر الماضية، تواترت تقارير محلية، وشهادات ميدانية، عن ازدياد وتيرة الاعتقالات التعسفية، التي لم تعد تقتصر على فئات محددة، بل طالت طيفاً واسعاً من المجتمع، من شبان وناشطين مدنيين، وموظفين في مؤسسات حكومية، اللافت في هذه العمليات أنها غالباً ما تُنفذ دون أي مذكرات قانونية، وفي كثير من الأحيان دون الإفصاح عن الجهة المسؤولة، حيث تقوم مجموعات أمنية بلباس مدني، أو بعلامات غير واضحة، بتنفيذ المداهمات، ما يخلق حالة من الضبابية والخوف داخل المجتمع المحلي، هذا النمط من السلوك لا يعكس فقط غياب الضوابط القانونية، بل يشير أيضاً إلى حالة من التداخل والفوضى داخل بنية الأجهزة الأمنية، التي تبدو وكأنها تعمل خارج إطار مؤسساتي منظم.

وفي الجنوب السوري، وتحديداً في درعا، لا يبدو المشهد أقل تعقيداً أو خطورة، فالمنطقة التي كانت مهد الاحتجاجات الأولى، لا تزال تعيش وقع توترات مستمرة، فتتواصل عمليات الاغتيال والاستهداف المباشر لشخصيات محلية، بعضها مرتبط بملفات سابقة أو بتسويات لم تكتمل، هذه التسويات، التي رُوّج لها كمدخل للاستقرار، أثبتت مع مرور الوقت أنها لم تكن سوى أدوات مؤقتة لإدارة الأزمة، دون معالجة جذورها العميقة، السكان في درعا يتحدثون عن واقع يومي يطغى عليه القلق، فيسود شعور عام بأن الخطر يمكن أن يطال أي شخص، في أي وقت، دون مقدمات أو تفسيرات واضحة، في ظل غياب كامل للمساءلة، أو الكشف عن الجهات المنفذة.

أما باقي المناطق التي خضعت لسيطرة

الحكومة الانتقالية خلال الفترة الأخيرة مثل محافظة الرقة ودير الزور، فإن الصورة لا تختلف كثيراً، بل تكاد تكون نسخة مكررة من المشهد ذاته، مداهمات ليلية تُنفذ بشكل مفاجئ، واعتقالات عشوائية تطال مدنيين دون تهم واضحة، وغياب شبه تام لأي شفافية في إدارة هذه الملفات، هذا التكرار في الأنماط والسلوكيات لا يمكن اعتباره مجرد خلل إداري، أو تجاوزات فردية، بل يعكس وجود نهج، تُستخدم فيه الانتهاكات وسيلة لإعادة فرض السيطرة، وضبط المجتمع، في سياق يعيد إنتاج ممارسات الماضي، وإن بأشكال جديدة.

ما هدف سياسات الحكومة المؤقتة؟

السؤال الذي يفرض نفسه هنا، لماذا تستمر الحكومة في اتباع هذه السياسات، رغم كل الخطاب المعلن عن الإصلاح؟ الإجابة تكمن في طبيعة المرحلة الانتقالية نفسها، التي لم تُبنَ على أسس واضحة للعدالة والمساءلة، بل جاءت نتيجة توازنات سياسية وأمنية معقدة.

أولاً، يبدو أن الحكومة المؤقتة، تسعى لتثبيت نفوذها في مختلف المناطق باستخدام أدوات الردع التقليدية، وعلى رأسها القبضة الأمنية، فبدلاً من بناء مؤسسات قوية، يتم الاعتماد على أجهزة أمنية متعددة، بعضها يعمل خارج إطار القانون، ما يمنح السلطة هامشاً واسعاً للتحرك دون مساءلة.

ثانياً، هناك رغبة واضحة في منع أي شكل من أشكال الحراك الشعبي، خاصة في المناطق التي شهدت احتجاجات سابقة، الانتهاكات هنا تُستخدم رسالة، أي محاولة للتعبير عن الرأي أو المطالبة بالحقوق، قد تُقابل بالقمع.

ثالثاً، لا يمكن تجاهل البعد الإقليمي والدولي، فتسعى الحكومة، إلى تقديم نفسها شريكاً لتحقيق الاستقرار في المنطقة، ولو كان ذلك على حساب حقوق المواطنين، في هذا السياق، تُعدّ السيطرة الأمنية أولوية، وإن جاءت بوسائل غير قانونية.

في أي مرحلة انتقالية، العدالة حجر الأساس لبناء الثقة، بين الدولة والمجتمع، غير أن ما يحدث في سوريا يشير إلى غياب شبه كامل لهذا المفهوم، فلا توجد آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ولا مؤسسات مستقلة قادرة على التحقيق في هذه القضايا.

القضاء الذي يفترض أن يكون الضامن للحقوق، يبدو عاجزاً أو غير راغب في التدخل، كثير من العائلات التي فقدت أبناءها أو تعرضت لانتهاكات، لا تجد سبيلاً قانونياً لمتابعة قضاياها، ما يدفعها إلى الصمت أو البحث عن حلول خارج إطار الدولة، وهذا الغياب للعدالة لا يقتصر على الحاضر، بل يمتد إلى الماضي أيضاً، حتى الآن، لم يتم فتح ملفات الانتهاكات، التي ارتُكبت خلال سنوات الحرب، ما يعزز شعوراً عاماً بأن الإفلات من العقاب هو القاعدة، وليس الاستثناء، وفي ظل هذا الواقع، تتحول الدولة من كيان يحمي المواطنين، إلى طرف في الصراع، يستخدم القانون أداة للسيطرة، وليس وسيلة لتحقيق العدالة.

الإعلام لا يعبر عن الواقع

في موازاة تصاعد الانتهاكات على الأرض، يطفو السؤال الأكثر إلحاحاً، أين يقف الإعلام مما يحدث؟ الواقع الراهن يكشف فجوة واسعة بين ما يجري فعلياً في الميدان، وما يصل إلى الرأي العام، سواء داخل سوريا أو خارجها، فالمشهد الإعلامي المحلي، يبدو خاضعاً لحد كبير لاعتبارات سياسية وأمنية، فتلتزم المنصات الرسمية برواية واحدة، تُعيد إنتاج خطاب السلطة، وتُحجّم أو تتجاهل الوقائع التي تتعلق بالانتهاكات، بل وتُعيد في كثير من الأحيان صياغتها ضمن سرديات تبريرية تُفرغها من مضمونها الحقيقي.

في المقابل، تواجه وسائل الإعلام المستقلة، بيئة شديدة التعقيد، تتراوح بين التضييق الإداري، والرقابة غير المعلنة، وصولاً إلى التهديدات المباشرة، التي تدفع الكثير من الصحفيين ممارسة رقابة ذاتية صارمة، أو الامتناع عن التغطية كلياً.

هذا الواقع لا ينعكس فقط على مستوى تدفق المعلومات، بل يمتد ليؤثر بشكل عميق على وعي المجتمع، فحين تغيب التغطية المهنية، وتُستبدل بروايات منقوصة أو منحازة، يصبح من الصعب على الأفراد تكوين صورة دقيقة عما يجري، ما يفتح المجال أمام انتشار الشائعات، وتضارب الروايات، وتآكل الثقة بالمصادر الإعلامية، ومع مرور الوقت، يتحول هذا الغموض حالة عامة من اللامبالاة أو العجز، فيفقد الجمهور قدرته على التمييز بين الحقيقة والتضليل، أو اتخاذ موقف واضح إزاء الأحداث.

أما على المستوى الدولي، فإن الحضور الإعلامي لهذه الانتهاكات، يبقى محدوداً ومتقطعاً، وغالباً ما يأتي في سياق تقارير موسمية، أو تغطيات عابرة، لا تعكس عمق الأزمة أو استمراريتها، فوسائل الإعلام العالمية تميل إلى التركيز على التحولات السياسية الكبرى، أو التحركات الدبلوماسية، بينما تُهمل التفاصيل اليومية التي تشكل جوهر معاناة السوريين.

هذا الخلل في الأولويات، لا يمكن فصله عن شبكة المصالح التي تحكم المشهد الدولي، فتتقاطع الاعتبارات السياسية مع التوجهات الإعلامية، ما يؤدي إلى تراجع الاهتمام بملفات حقوق الإنسان، لصالح قضايا أكثر إلحاحاً، أو تأثيراً على موازين القوى، وفي ظل هذا التداخل، يصبح الإعلام جزءاً من الأزمة، لا أداة لكشفها.

صمت المجتمع الدولي يثير الريبة

ربما يكون أكثر ما يثير القلق في هذا المشهد، هو الصمت الدولي المريب، فرغم توفر تقارير وشهادات توثق الانتهاكات والجرائم، لا يبدو أن هناك إرادة حقيقية للتحرك، فالبيانات الرسمية، إن وُجدت، تبقى في إطار العموميات، دون خطوات عملية على الأرض، هذا الصمت يمكن تفسيره بعدة عوامل، أولاً، هناك إرهاق دولي من الملف السوري، بعد سنوات طويلة من الصراع.

ثانياً، تتجه بعض الدول إلى إعادة الانخراط مع الحكومة السورية المؤقتة، لأسباب سياسية، واقتصادية، ما يجعلها أقل استعداداً لانتقادها.

ثالثاً، تلعب التوازنات الإقليمية دوراً مهماً، حيث يتم التعامل مع سوريا كجزء من معادلة أوسع، تتجاوز حدودها الجغرافية، في السياق، تصبح حقوق الإنسان مسألة ثانوية، مقارنة بمصالح الدول، غير أن هذا الصمت لا يعني الحياد، بل في كثير من الأحيان، يعدّ شكلاً من أشكال التواطؤ غير المباشر، فيُمنح الضوء الأخضر لاستمرار الانتهاكات، دون خوف من العواقب.

في ظل هذا المشهد المعقد، تبدو سوريا وكأنها تدور في حلقة مفرغة، هي سلطة تستخدم القمع لضبط المجتمع، ومجتمع يعيش تحت ضغط دائم، وإعلام غائب، ومجتمع دولي صامت، هذه المعادلة لا يمكن أن تؤدي إلى استقرار حقيقي، بل تُنذر بمزيد من التوتر والانفجار، فالانتهاكات، مهما استمرت، لا يمكن أن تكون بديلاً عن الحلول السياسية، وغياب العدالة، لا يمكن أن يُنتج دولة مستقرة، والصمت، سواء كان داخلياً أو دولياً، لا يلغي الواقع، بل يؤجله فقط.

اليوم، تقف سوريا عند مفترق طرق، إما أن يتم الاعتراف بالمشكلة والعمل على معالجتها، عبر مسار شامل للعدالة والمساءلة، أو أن تستمر الأمور على ما هي عليه، مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر على المدى القريب والبعيد.

وفي النهاية، يبقى السؤال مفتوحاً، هل ما تشهده سوريا اليوم بداية مرحلة جديدة، تُعاد فيها إنتاج السياسات، تحت مسميات مختلفة؟ الإجابة، لا تزال مؤجلة، لكن ثمن هذا التأجيل يدفعه السوريون يومياً.

حين يتحوّل الضوء إلى رفاه مستحيل

ضياء إسكندر

في ظلّ أوضاع اقتصادية منهكة، وحياة يوميّة تُرزح تحت وطأة الحرب والفقر والجوع، جاء قرار رفع أسعار الكهرباء في مناطق سيطرة الحكومة السوريّة المؤقتة أواخر تشرين الأول ٢٠٢٥ كحلقةٍ جديدةٍ في سلسلة الضغط على المواطنين، مثيراً موجة من الجدل والاستياء في المجتمع.

وشملت الزيادة مختلف الشرائح، لتُسقط ما تبقّى من مفهوم «الخدمة العامة». وحوّله إلى عبءٍ مالي مفتوح. مع دخول التعرفة الجديدة حيّز التنفيذ مطلع تشرين الثاني، دون أي مراعاة لواقع معيشي يزداد اختناقاً يوماً بعد يوم.

الأسعار التي كانت تُقدَّم سابقاً كدعمٍ رمزي قفزت إلى مستويات مرهقة للحسابات المنزلية، إذ بلغت ٦٠٠ ليرة للكيلوواط ضمن الشريحة الأولى، و١٤٠٠ ليرة لما يتجاوزها، في أرقام تعيد رسم أولويات الإنفاق، وتدفع بالأُسر إلى تقليص احتياجات أساسية من حياتها اليومية، وبهذه التسعيرة، تتحول الكهرباء إلى امتياز مرتبط بالقدرة على الدفع. في وقتٍ تتزاحم فيه أزمات الغذاء والتدفئة على مائدةٍ لم تعد تتسع لما يكفي.

الفاتورة التي تبتلع الحياة

في بلدٍ يعيش فيه أكثر من ٩٠٪ من السكان تحت خط الفقر، جاء قرار رفع أسعار الكهرباء ضمن سياق اقتصادي خانق. تزامن مع دخول فصل الشتاء وارتفاع إضافي في أسعار الخبز والمواد الأساسية. ما زاد من تراكم الأعباء المعيشية بوتيرةٍ متسارعةٍ لا تترك مجالاً للتخفيف.

ردود الفعل لم تتأخر. الغضب انتشر في الشارع وعلى منصات التواصل، واحتشد مواطنون أمام وزارة الطاقة في دمشق. يهتفون بمرارة لم تعد تخجل من قول الحقيقة: «مانيي دافع الكهربا». حملت العبارة تعبيراً مكثفاً عن حالة رفض متصاعدة في الشارع. وفضحت حجم الضغط المتراكم الذي استقر كسيفٍ على الرقاب.

الفواتير الجديدة التي بدأت تصل إلى المنازل كانت كفيلةً بتغيير نمط الحياة: إذ بلغت في كثير من الحالات نحو مليون ليرة، ورما أكثر.. أي ما يعادل جزءاً كبيراً من راتب موظف بالكاد يكفيه لأسبوع. هذا الواقع دفع كثيراً من العائلات إلى إعادة النظر في أبسط أشكال الاستهلاك اليومي للطاقة. وصولاً إلى العيش في العتمة كحلٍّ قسري لا كخيار.

رواية السلطة وكلفة الواقع

في المقابل، قدّمت الحكومة هذا القرار بوصفه جزءاً من «إصلاح شامل» لقطاع الطاقة، متحدثةً عن اقتصاد السوق وتقليص الدعم الذي «استنزف الموارد». وعن ضرورة تأمين الوقود لضمان استمرار تشغيل المحطات وزيادة ساعات التغذية التي شهدت تحسناً نسبياً في بعض المناطق. إلا أن المفارقة القاسية تبقى واضحة: تحسّن جزئي في ساعات التغذية مقابل تضاعف كارثي في الأسعار.

لكن خلف هذه الصياغة التقنية الباردة يبرز جوهر أكثر قسوةً. يتمثل في تحميل جزءاً كبيراً من تكلفة النظام الكهربائي مباشرةً للمستهلك. وكأن المواطن يتحمّل وحده تبعات تدهور البنية الاقتصادية، في حين يُعدُّ في الواقع الضحية الأولى لهذا الانهيار لا سببه.

ومع إعلان وزارة الطاقة في كانون الثاني ٢٠٢٦ تمسّكها بهذه الزيادات ورفضها التراجع عنها، اتضحت ملامح السياسة المتبعة بشكلٍ أكبر في اتجاهها طويل الأمد. بغض النظر عن حجم الاعتراضات أو تصاعد الشكاوى والاستغاثات، على الأرض، بدأت تداعيات أكثر حدّة بالظهور. فسلطة الأمر الواقع تدرك تماماً، أن الأسعار الجديدة للكهرباء ستواجه صعوبة في الالتزام بتسديدها، من قبل شريحة واسعة من المواطنين. في ظلّ التراجع الكبير في القدرة المعيشية. ونتيجة ذلك بدأت شركات الكهرباء بسحب العدادات من منازل متأخرة عن تسديد الفواتير، ما دفع بعض السكان للجوء إلى حلول اضطرارية بديلة وغير نظامية لتأمين الكهرباء، وبالتالي توسّع ملفات القضايا أمام المحاكم، لتشمل أعداداً متزايدة من المواطنين العاجزين عن تسديد الفواتير.

إلى أين يُدفع هذا الغضب؟

ما يجري اليوم، يتجاوز مسألة تسعير خدمة عامة. ليقترب من إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة على أساس القدرة على الدفع. ومع كل فاتورة جديدة، يتسع الفارق بين الدخل والالتزام، وحين تبلغ فاتورة الكهرباء هذا المستوى، يتراجع الصمت تدريجياً، ويتحوّل إلى حالةٍ اجتماعية قابلة للاتساع مع استمرار الضغوط المعيشية، إن استمرار هذا النهج في تحميل المواطنين كلفة الانهيار الاقتصادي سيقود حتماً إلى مزيدٍ من الاحتقان. وإلى واقعٍ لا يمكن التنبؤ بتداعياته. فالجوع لا يُدار بالأرقام، والعتمة لا تُقنعها التبريرات.

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه بقوة على الشارع وعلى صنّاع القرار معاً:

إلى متى يمكن للناس أن يدفعوا ثمن الضوء... وهم يُدفعون يومياً نحو الظلام؟

الفكر الشوفيني والبعثي أخطر سلاح خفي

بكر حج عيسى

قد يظنُّ البعض إن قنبلةً ذريةً كفيلة بتدمير سوريا، لكن الحقيقة أن الفكر الشوفيني والبعثي الذي حكم هذا الوطن لأكثر من نصف قرن، أضاع ما يفوق قدرته أي قنبلة نووية. هذا الفكر لم يقض على البنى المادية فحسب، بل دمر النسيج الاجتماعي. ثقافة التعايش، والحقوق الأساسية لكل السوريين.

نظام البعث زرع الكراهية والعنصرية في الإعلام، الجامعات، والأوساط المثقفة، وحوّلها إلى أدواتٍ لإدامة الانقسام، اليوم، نرى صدى هذا الفكر في خطاب الكراهية والتحامل على الشعوب والأقليات، حيث يُحاصر الآخر، يُسلب حقه في اللغة، ويُحرم من المشاركة في الحياة العامة، مثال صارخ: بعض المثقفين والأكاديميين العرب يعتبرون أن الكرد يحق لهم التحدث بلغتهم في منازلهم فقط، بينما يُحرمون من استخدام لغتهم في الحياة العامة، هنا يأتي البُعد الديني: فحق اللغة هو حق شرعي، يقول الله تعالى: «ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم»، كل من يمنع الكرد من التحدث بلغتهم يقف ضد آيات الله، ويزعم الإسلام بينما ينقض قيمه. لماذا يُسمح لك بالتحدث والكتابة بالعربية، بينما يُحرم الكرد من حقهم الطبيعي؟ تاريخ الكرد يثبت أنهم أقدم من عاش على هذه الأرض، وتاريخهم تعرض للإهمال والاضطهاد طوال عقود، سواء في عهد النظام أو بعد سقوطه.

الحقائق التاريخية والسياسية تؤكد مظلومية الكرد

في عهد النظام السوري السابق، عانى الكرد من التمييز الثقافي والسياسي، لكن بعد سقوط النظام لم ينتهِ الاضطهاد، بل تصاعد، التهجير، التغير الديموغرافي، والمجازر بحق الكرد هي استمرار للفكر الشوفيني بوجوه جديدة، النظام البعثي لم يرتكب مجازر منهجة بحقهم كما حدث لاحقًا، مما يوضح إن الحل لا يكمن في تغيير النظام وحده، بل في بناء دولة ديمقراطية تحترم الحقوق.

سوريا بحاجة اليوم إلى إدارة عقلية منفتحة، تؤمن بحقوق جميع الشعوب، وتضع حدًا لخطابات الكراهية والعنصرية، الدستور الشامل العادل ليس خيارًا، بل ضرورة ملحة، كل تأخير في صياغته يزيد الاحتقان ويغذي الانقسامات، ويترك المجتمع يدفع ثمن إرث الفكر البعثي والشوفيني، الذي لم يتحرر منه الشباب العربي حتى اليوم.

الأجيال التي تربت على هذا الفكر لم تتحرر بعد من سمومه، كما تحررت الشعوب الأوروبية من النازية، سوريا مطالبة بتحرير نفسها من هذا الإرث القاتل قبل أن يُدمّر ما تبقى من نسيجها الاجتماعي والثقافي، الفكر الشوفيني والبعثي ليس مجرد ماضٍ سياسي، بل مرض مستمر يهدد حاضر ومستقبل الوطن، ويقف في مواجهة الحق والعدل والتاريخ والدين، إن احترام اللغة، العدالة بين الشعوب، والحوار الديمقراطي هي السبيل الوحيد لإنقاذ سوريا، وبناء وطن يحمي الجميع دون تمييز أو إقصاء وهذا لا يتم إلا عبر حوار وطني تشارك فيه جميع الشعوب والأديان

بعيدة عن أسلوب النظام البعثي في اختيار الأشخاص، حيث كان ولائه للنظام وليس للوطن أو ولائه للقومية التي ينتمي إليها، مع الأسف الحكومة المؤقتة تتبّع اليوم هذا الأسلوب تختار كردياً جوهره فارغ من كرديته، وهذا ليس محض صدفه ولو كان هذا الأسلوب مُجدياً لما سقط نظام صدام حسين ونظام الأسد.

في الختام أؤكد لا حل في سوريا سوى إعلان عن دستور ديمقراطي يحتضن جميع السوريين دون إقصاء.

ارتفاع سعر المازوت يتسبب في رفع أسعار الخبز والمعجنات بقامشلو

قامشلو/ سلافا عثمان ـ ارتفع سعر المازوت بشكلٍ كبير خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى زيادة تكاليف إنتاج الخبز والمعجنات في الأفران، هذا الارتفاع انعكس على أسعار المواد الأولية والنقل، وأصبح يشكّل ضغطاً كبيراً على أصحاب الأفران، في ظلّ مطالباتٍ متزايدة بإيجاد حلول عادلة ومستقرة.

ماهر داود

تسبب الارتفاع الأخير في أسعار المازوت في قامشلو بزيادة واضحة في أعباء أصحاب الأفران، حيث ارتفعت كلفة تشغيل المخابز بشكلٍ يومي نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والمواد الأولية. هذا الأمر دفع إلى تعديل أسعار الخبز والمعجنات. وأثار مخاوف من استمرار الضغوط على هذا القطاع الحيوي ما لم تُتخذ إجراءاتٍ تُخفف من حدة الأزمة.

ارتفاع المازوت يُرهق أصحاب الأفران

وبهذا الصدد: بين صاحب فرن الخبز السميك «ماهر داود»، إن الارتفاع الكبير في أسعار المازوت تسبب بأزمةٍ حقيقية لأصحاب الأفران، وأدى إلى زيادةٍ كبيرة في تكاليف الإنتاج والمعيشة بشكلٍ عام، وإن أصحاب الأفران كانوا سابقاً يشترون لتر المازوت بسعر ٢٢٠٠ ليرة سوريّة تقريباً، أما اليوم فأصبح سعر اللتر المدعوم يعادل نحو ٥٥ سنتاً أمريكياً، والكمية المخصصة لا تكفي الفرن إلا لمدة عشرة أيام فقط، وبعد انتهائها يضطرون إلى شراء المازوت الحر، ما يشكّل عبئاً إضافياً على أصحاب المخابز.

وأوضح داود: «إن جميع المواد الأساسية الداخلة في صناعة الخبز ارتفعت أسعارها بشكلٍ ملحوظ، حيث أصبح سعر كيس الطحين وزنه خمسين كيلوغراماً نحو ٢٢ دولاراً أمريكياً، إضافةً إلى ارتفاع أسعار الخميرة والمواد الأخرى، وإن كرتون الخميرة كان يُباع سابقاً بـ ١٨ دولاراً، بينما ارتفع اليوم إلى ٢٠ دولاراً، فضلاً عن أجرة المحل ومصاريف النقل والكهرباء وغيرها من التكاليف اليومية التي باتت تُثقل كاهل أصحاب الأفران».

وأضاف: «إن سعر الخبز السميك كان في السابق ٢٥٠٠ ليرة سوريّة، لكن بسبب هذه الزيادات اضطررنا إلى رفع سعر الرغيف إلى ٣٠٠٠ ليرة، ومع ذلك: فإن السعر الجديد لا يغطي المصاريف بالشكل المطلوب، وإن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إما إلى إغلاق العديد من الأفران أو إلى ارتفاع جديد في أسعار الخبز، الأمر الذي سينعكس سلباً على المواطنين».

وفي ختام حديثه طالب «ماهر داود» من الجهات المعنية بإعادة النظر في قرار تسعيرة المازوت، ووضع آليةً عادلة تناسب أصحاب الأفران والمواطنين معاً، بما يضمن استمرار عمل الأفران وتأمين الخبز بأسعارٍ مقبولة للجميع.

ارتفاع التكاليف التشغيلية

ومن جهته: بيّن «ياسين المحمد»، وهو عامل في فرن معجنات «اللقمة الهنية»، إن ارتفاع أسعار مادة المازوت انعكس بشكلٍ مباشر وكبيرٍ على أسعار جميع منتجات المعجنات، إضافةً إلى باقي التكاليف التشغيلية؛ «إن سعر المازوت شهد ارتفاعاً ملحوظاً، حيث وصل في ١٣ نيسان المنصرم إلى ٧٥ سنتاً للتر، قبل أن تقوم لجنة المحروقات في مقاطعة الجزيرة بتاريخ التاسع من أيار الجاري بخفضه إلى ٥٥ سنتاً، إلا إن هذا التخفيض لم يكن كافياً للتخفيف من الأعباء الكبيرة التي نعاني منها».

ياسين المحمد

وبيّن المحمد إن المشكلة لا تقتصر فقط على المازوت، بل تشمل أيضاً ارتفاع أسعار المواد الأولية والنقل؛ ما أدى إلى زيادة التكلفة بشكلٍ عام، وإن الأفران تضطر حالياً إلى شراء المازوت الحر لعدم توفّر مازوت مخصص للمعجنات، وهو مايزيد من الضغط المالي عليهم ويؤثر على استمرارية العمل.

وأشار إلى: «ارتفعت أسعار المنتجات، حيث كان سعر كيلو الكعك سابقاً ٣٥ ألف ليرة سوريّة، وأصبح اليوم ٤٠ ألف ليرة سوريّة، في حين ارتفع سعر الكليجة من ٣٥ ألفاً إلى ٤٥ ألف ليرة سوريّة، والبرازق من ٦٥ ألفاً إلى ٧٥ ألف ليرة سوريّة، ورغم هذا الارتفاع في الأسعار، إلا أن الأرباح ما زالت غير كافية، ويستمر العمل بخسارة وهامش ربح ضعيف جداً».

وفي ختام حديثه أكد «ياسين المحمد» إن جميع الأصناف تأثرت بشكلٍ مباشر بارتفاع أسعار المازوت؛ ما جعل استمرار العمل صعباً في ظل الظروف الحالية، وطالب بضرورة تخصيص مازوت مدعوم خاص بقطاع المعجنات، كباقي القطاعات، وبسعرٍ مناسب يساعد على تخفيف الأعباء وضمان استمرار الأفران في الإنتاج وتقديم الخدمات للمواطنين بأسعارٍ مستقرة ومقبولة.

سعر الفطيرة قد يصل إلى ٦٠٠٠ ليرة سوريّة

وبدوره: بيّن صاحب فرن الخبز السميك ومحل الفطائر على طريق عامودا باسم «أبو بدر سبريست تيلو»، إن ارتفاع سعر المازوت كان له تأثيراً مباشراً وكبيراً على أسعار الخبز والمعجنات بشكلٍ عام، وإن أي زيادة في سعر المازوت تنعكس فوراً على تكلفة الإنتاج وعلى أسعار البيع للمستهلكين.

وأضاف إن الطلب على الفطائر يتأثر أيضاً بارتفاع الأسعار، حيث كلما ارتفع السعر يقل الإقبال من الزبائن بشكلٍ ملحوظ؛ ما يضع أصحاب المحلات في حالةٍ من التوازن الصعب بين الحفاظ على الزبائن وتغطية التكاليف؛ «إن سعر الطحين حالياً ما زال مستقراً ولم يشهد ارتفاعاً جديداً، ولكن هناك توقعات بارتفاعه في المستقبل القريب، وهو ما سيزيد من صعوبة الوضع أكثر».

ويضيف: «حتى الآن لم أقم برفع سعر الفطيرة، حيث ما زلت أبيعها بسعر ٤٠٠٠ ليرة سوريّة، لكن في حال استمرار ارتفاع التكاليف؛ فإنني سأكون مجبراً على رفع السعر؛ لأن البيع بالسعر الحالي يؤدي إلى خسارةٍ أكيدة وغير قابلة للاستمرار».

وأشار إلى إن التقديرات الحالية تشير إلى أن سعر الفطيرة قد يصل إلى ٦٠٠٠ ليرة سوريّة كحدٍ أدنى في حال تمت إعادة حساب التكلفة بشكلٍ دقيق، مؤكداً إن أي محاولة لتعويض الخسارة من خلال تقليل الوزن أو خفض

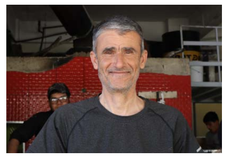

سربست تيلو

الجودة سيكون لها آثاراً سلبيةً كبيرة على سمعة المحل وثقة الزبائن، وهو ما لا يمكن القبول به.

واختتم «سربست تيلو» حديثه بالتأكيد على إن أصحاب محلات الفطائر يواجهون تحدياتٍ كبيرة بسبب ارتفاع أسعار المازوت والمواد الأولية، داعياً إلى إيجاد حلول تساعد على استقرار الأسعار وضمان استمرار العمل دون خسائر، بما يحافظ على جودة المنتج وقدرة المواطن على الشراء في الوقت نفسه.

تعديل جديد على أسعار المازوت في مقاطعة الجزيرة وتقليص الفئات إلى أربعة

مركز الأخبار ـ أعلنت لجنة المحروقات في مقاطعة الجزيرة عن تخفيض سعر المازوت الحر من ٧٥ سنتاً أمريكياً إلى ٥٥ سنتاً للتر الواحد، مؤكدةً على محطات الوقود بضرورة تطبيق التخفيض على المادة الحرّة فقط، مع الإبقاء على أسعار باقي الأصناف دون تغيير.

سعر لتر المازوت الحر كان سابقاً يبلغ ٥٦٥٠ ليرة سوريّة، إلا أنه شهد قفزةً كبيرةً، حيث وصل بتاريخ ١٣ نيسان إلى ٠,٧٥ سنتاً أمريكياً، وخفّضته لجنة المحروقات في مقاطعة الجزيرة بتاريخ التاسع من أيار إلى ٥٥ سنتاً.

وجاء هذا القرار بعد أسبوع من التغييرات التي طرأت على فئات المحروقات في المقاطعة، حيث كانت تشمل ست فئات، قبل أن تصدر اللجنة تعميماً جديداً لتقليصها إلى أربع فئات رئيسية هي:

المازوت الحر: ٥٥ سنتاً أمريكياً للتر (٧,٥٥٠ ليرة سوريّة)

المازوت الزراعي: ٢٥ سنتاً أمريكياً للتر

المازوت الخدمي: ١٢٥ ليرة سوريّة للتر (دون تغيير)

مازوت سيارات النقل الداخلي: ٥٢٥ ليرة سوريّة للتر.

وتأتي هذه التعديلات في ظلّ تأثير تغييرات أسعار المحروقات على سوق النقل وارتفاع الأجور إضافةً إلى تأثيرها على الأسواق المحلية، حيث تم اتخاذ هذه القرارات لمواكبة التغيرات الاقتصادية الأخيرة وضمان استقرار السوق.

يُذكر أن لجنة المحروقات في مقاطعة الجزيرة: أصدرت بتاريخ الثالث من أيار الجاري قراراً بتعديل أسعار بعض أصناف المازوت، حيث ارتفع سعر المازوت الزراعي من ١٣٠٠ ل.س إلى ٢٥ سنتاً، ومازوت المؤسسات من ٣٠٥٠ ل.س إلى ٥٥ سنتاً، والمازوت الصناعي من ٢٢٠٠ ل.س إلى ٥٥ سنتاً، ومازوت الأفران السياحية من ٢٠٥٠ ل.س إلى ٥٥ سنتاً.